منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مؤشر الازدهار الأردني

الازدهار ما بعد الناتج المحلي الإجمالي

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

آذار 2016

تعدُ هذه الدراسة ملكاً لمنتدى الاستراتيجيات الأردني. لمزيد من المعلومات الرجاء الاتصال
ت: 6476 566 6 962+ / info@jsf.org بقسم الأبحاث:

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

منتدى الاستراتيجيات الأردني هو جمعية غير ربحية تمثل مجموعة من شركات القطاع الخاص الأردني المهتمة في تحفيز نمو الاقتصاد الوطني. لذا فإن أعضاء المنتدى هم من مؤسسات القطاع الخاص النشطة والتي لعب دورا أساسياً في الحوار العام حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية. ويشجع المنتدى قطاعاً خاصاً أردنياً قوياً يحقق الربح، يوظّف الأردنيين ويهتم بالمسؤولية المجتمعية ويدفع الضرائب ويدعم النمو الاقتصادي الشامل في الأردن.

يوفر منتدى الاستراتيجيات الأردني منصة للقطاع الخاص للتحاور مع القطاع العام وصانعي القرار بهدف زيادة الوعي وتعزيز مستقبل الاقتصاد الأردني وتطبيق الممارسات الفضلى والذي من شأنه تشجيع مشاركة القطاع الخاص في عملية صنع القرار.

لمزيد من المعلومات عن منتدى الاستراتيجيات الأردني، يرجى زيارة موقعنا www.jsf.org أو الاتصال بنا عبر البريد الإلكتروني على info@jsf.org.

#JSFJo
@JSFJordan
/JordanStrategyForumJSF
Jordan Strategy Forum

عمان، الأردن
ت: 6476 566 6 962+
ف: 6376 566 6 962+

الملخص التنفيذي

يُعد مؤشر الازدهار الأردني أداة لتقييم المستوى المعيشي للمواطن من النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية. وتُساعد المنهجية المتبعة لإعداد هذا المؤشر صناع القرار وأصحاب المصلحة على تتبع أداء المملكة فيما يخّص الجوانب المذكورة، مما يسهل تقييم أثر العوامل الخارجية والداخلية ووضع السياسات اللازمة للإصلاح. ويوفر هذا المؤشر المركب نهجاً أكثر شمولية لتقييم المستوى المعيشي مقارنةً بمؤشر الناتج المحلي الإجمالي وتقييم جودة الحياة في الأردن من خلال مجموعة من المؤشرات من مختلف المجالات. ويرتكز المؤشر على ثلاثة أعمدة رئيسية هي:

الدخل

البيئة المعيشية

تطور رأس المال البشري

وتسمح بنية المؤشر بمستويات مختلفة من التحليل حيثُ يدمج كل عمود أساسي مجموعة من الأعمدة الفرعية التي تقيم أداء الأردن من جانب معين. كما يضم كل عمود فرعي عدة مؤشرات والتي تعكس في مجموعها أداء المملكة على العمود الفرعي والعمود الأساسي فيما بعد. ويتم التحليل من خلال النظر إلى سلسلة زمنية من العام 2007 إلى العام 2014 لقياس التغيرات من عامٍ إلى آخر.

يكون الوزن الكلي لمؤشر الازدهار الأردني 100% وبالتالي يزن كل عمود أساسي 33.33% بالتساوي، حيثُ لا يؤثر أي عمود رئيسي على النتيجة النهائية للمؤشر بشكل أكبر من غيره. كما تم تخصيص أوزان متساوية لكل من الأعمدة الفرعية[1]. ويعتمد مؤشر الازدهار

[1] تم تحديد أوزان المؤشرات المندرجة تحت الأعمدة الفرعية بناءً على سرعة تقلبها عبر السلسلة الزمنية وتحمل الأوزان التي تعكس استقراراً نسبياً عبر السنوات المختارة وزناً أكبر من المؤشرات كثيرة التقلب. وذلك لأن أي تغير في المؤشرات المستقرة نسبياً لهُ وقع أكبر على أرض الواقع من المؤشرات كثيرة التقلب.

الأردني على بيانات رسمية مزودة من قبل مؤسسات محلية وعالمية. ويظهر الرسم البياني رقم 1 أدناه، مؤشر الازدهار المركب وأعمدتُهُ الرئيسية.

رسم توضيحي 1: مؤشر الازدهار الأردني المركب وأعمدتهُ الرئيسية

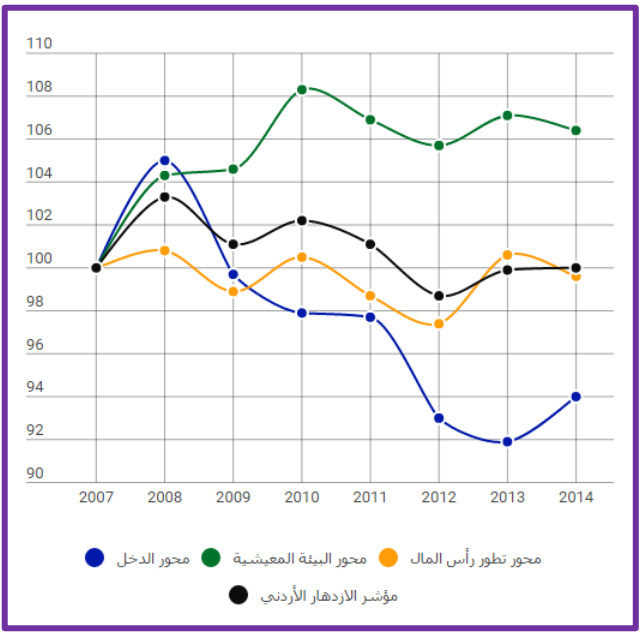

نتائج العام 2014

باستخدام العام 2007 كسنة أساس، تراوح إجمالي الازدهار ما بين 103.3 نقطة في العام 2008 (أعلى قيمة له) و98.7 في العام 2012 (أقل قيمة له). في العام 2014، وصل إجمالي الازدهار إلى 100 نقطة، ليعود إلى مستواه في العام 2007 (سنة الأساس). واستقر عمود البيئة المعيشية على 106.7 نقطة، مقارنةً بـ107.1 نقطة في العام 2013، أما عمود تطور رأس المال البشري فقد شهد انخفاضاً طفيفاً بمقدار 1 نقطة ليصل إلى 99.6 في العام 2014. كما ارتفع عمود الدخل بواقع 2.1 نقطة في العام 2014 مقارنةً بالعام 2013، ليستقر على 94.0 نقطة.

هيكل مؤشر الازدهار الأردني

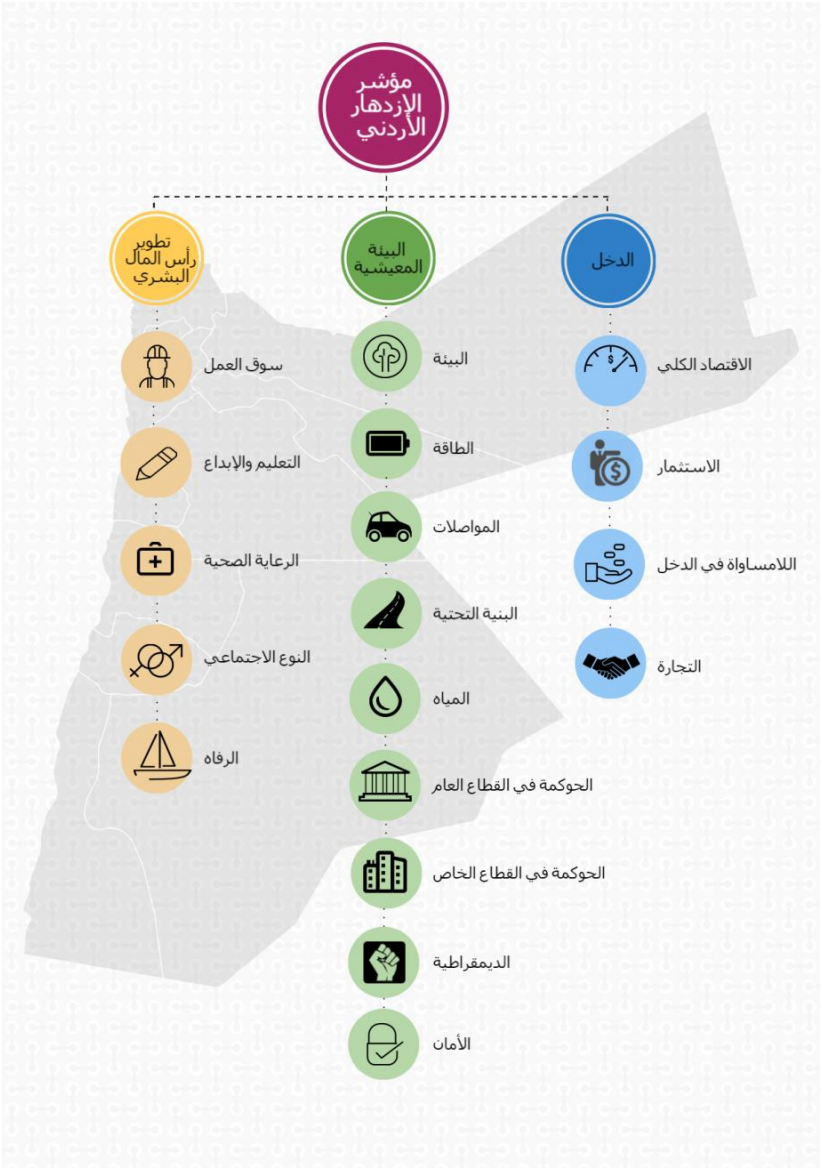

المقدمة

لطالما كان الازدهار الوطني يقاس من خلال معايير مالية بحتة. وأصبح الناتج المحلي الإجمالي بعد الحرب العالمية الثانية المقياس الأكثر تأثيراً فيما يخص مستوى الرفاه العام في أي بلد. ويأخذ مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بعين الاعتبار " القيمة السوقية لكل السلع النهائية والخدمات المعترف بها بشكل محلي والتي يتم إنتاجها في دولة ما خلال فترة زمنية محددة." وقد اعتُبِرَ الناتج المحلي الإجمالي المؤشر العالمي المرجعي في الغالبية الساحقة من التقارير الإحصائية وفُرِضَ كأمر واقع عند التعامل مع مستوى معيشة المواطن.

وبالرغم من أهمية الناتج المحلي الإجمالي، وجه اقتصاديون وأكاديميون انتقادات عديدة حول دقة هذا المؤشر وما إذا كان مقياساً وافياً للازدهار، كما أثيرت عدة تساؤلات عن هيكلية المؤشر والنطاق الذي يشملُهُ. وكان الاقتصادي الأمريكي سايمون كوزنتز قد أدرك أوجه القصور في كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي منذ عام 1941. وطرح في دراساته القيود المتعلقة بالحسابات القومية وكيف أنها تتجاهل الكثير من النشاطات الغير–سوقية والتي تحسن من مستوى المعيشة وبالتالي رضا المواطنين.

في العام 2009 فوض الرئيس الفرنسي السابق نيكولا ساركوزي مجموعة من الاقتصاديين مكونة من "أمارتيا سن" و"جوزيف ستيغليتز" و"جان بول فيتوسي" لإجراء دراسة تبحث في هيمنة الناتج المحلي الإجمالي وما إذا كان مؤشراً كافياً لتقييم مستوى المعيشة. حيث قام "جوزيف ستيغليتز" بتلخيص نتائج الدراسة موضحاً أنه على الرغم من أن أوجه القصور في الناتج المحلي الإجمالي قد أدركت منذ زمن وتمت مناقشتها في العديد من الدراسات، إلا أن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي طرأت مؤخراً حتمت توسيع نطاق الناتج المحلي الإجمالي وتطوير مؤشرٍ أكثر شمولية.

وبحسب معهد وابرتال للمناخ والبيئة والطاقة (2010) فإن الناتج المحلي الإجمالي لا يغطي المجالات التالية:

1. الاقتصاد غير الرسمي
2. الإنتاج الحكومي الموجّه نحو المخرجات
3. العمل التطوّعي والمنزلي
4. التلوّث واستنفاذ الموارد
5. التكنولوجيا
6. رأس المال البشري
7. عدم المساواة
8. الجريمة والتفكك الأسري

وبالرغم من الانتقادات المذكورة أعلاه، إلا أن الأردن كغيره من البلدان يعتمد بشكل كبير على الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر اقتصادي. وتقوم دائرة الإحصاءات العامة الأردنية باحتساب الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والإسمي وللفرد الواحد على أساس ربعي (كل 3 شهور) حيث يُستخدَم كمؤشر رئيسي من قبل غالبية الهيئات المحلية والدولية. ويظهر الشكل (3) أدناه التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الأردن بين السنوات 2007 – 2014.

رسم توضيحي 2: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للأردن بين الأعوام 2007–2014

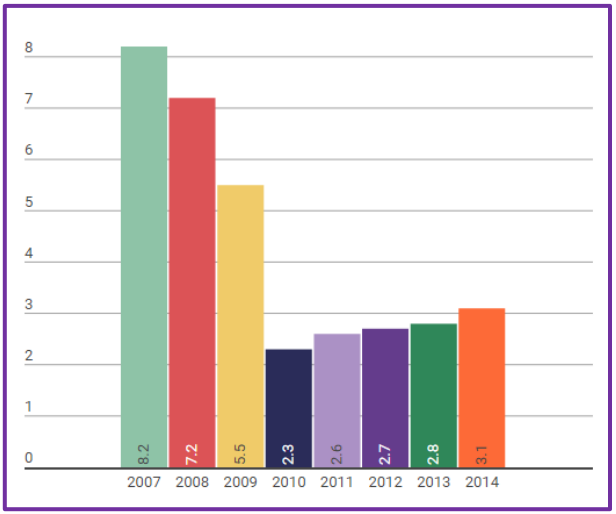

وبناءً على محددات الناتج المحلي الإجمالي أعلاه، تحاول هذه الورقة تطوير المؤشر بشكل يبحث في مستوى الازدهار في المملكة من خلال عدسة متعددة الأبعاد. وبشكل عام، يعكس المؤشر ثلاث مستويات من التحليل مفصلة من خلال أعمدة رئيسية وأعمدة فرعية ومؤشرات محددة. ويغطي مؤشر الازدهار لمنتدى الاستراتيجيات الأردني ثلاث أعمدة وهي: **الدخل والبيئة المعيشية وتطور رأس المال البشري**. ويتكون عمود الدخل من أربعة أعمدة فرعية تضم الاقتصاد الكلي والاستثمار والمساواة في الدخل والتجارة. ويضم عمود البيئة المعيشية تسعة أعمدة فرعية هي البيئة والطاقة والمواصلات والبنية التحتية والمياه وحوكمة القطاع العام وحوكمة القطاع الخاص والديمقراطية والأمان. ويضم عمود تطور رأس المال البشري أربعة أعمدة فرعية هي سوق العمل والتعليم والإبداع والرعاية الصحية والنوع الجندري والرفاه.

إضافةً إلى ذلك فإن المؤشرات شمولية بحيث تضم جوانب مختلفة تتنوع من الإيرادات المحلية للدولة إلى عدد حالات العنف الأسري. كما يتم اختيارها بالاتساق مع الأعمال الأكاديمية أخرى وخاصةً تقرير ستغلتز – ساركوزي (2009) وتخطيط البيانات المتوفرة من خلال المصادر الرسمية مثل دائرة الإحصاءات العامة والبنك المركزي الأردني ووزارة المالية والبنك الدولي وغيرها. ويمكّن الإطار الرياضي الذي تم اختياره لأهداف هذه المبادرة منتدى الاستراتيجيات الأردني من إيجاد مؤشر لكل عمود، ويدمج فيما بعد الأعمدة الثلاث في مؤشر رئيسي واحد. وتسمح هذه المنهجية بتحديد المؤشرات المعنية التي لها تأثير أكبر على المؤشر النهائي، إضافة إلى تحديد مجالات الضعف التي تعيق الازدهار في الأردن.

جدول1 : الأعمدة الرئيسية والأعمدة الفرعية والمؤشرات المندرجة تحت مؤشر الازدهار الأردني

العمود الرئيسي 1: الدخل	العمود الرئيسي 2: البيئة المعيشية	العمود الرئيسي 3: تطور رأس المال البشري
الاقتصاد الكلي	**البيئة**	**سوق العمل**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	نوعية الهواء في منزل الأسرة	معدل البطالة
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي	معدل التعرض لجسيمات المواد	المشاركة في القوى العاملة
عجز الموازنة (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)	الآثار الجانبية (بصمة القدم البيئية)	فرص العمل التي تم إيجادها
احتياطي العملات الأجنبية	انبعاث ثاني أكسيد الكربون	**التعليم والإبداع**
الاستثمار	**الطاقة**	معدل إنهاء الدراسة الجامعية
الاستثمار الأجنبي المباشر	استخدام الطاقة لكل 1000 دولار من ناتج المحلي	نوعية التعليم
النفقات الرأسمالية (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)	النسبة المئوية لاستهلاك الطاقة المولدة من مصادر	سبل الوصول غلى الإنترنت في المدارس
إجمالي تكوين رأس المال الثابت (نسبة إلى الناتج المحلي	**النقل**	نوعية مؤسسات البحوث العلمية
سهولة البدء بالأعمال	المواصلات الجوية	حقوق الملكية الفكرية
الادخار المحلي الإجمالي	نوعية المواصلات	طلبات الحصول على براءات الاختراع
توزيع الدخل	**البنية التحتية**	**الرعاية الصحية**
نسبة توزيع 20:20	نوعية البنية التحتية الإجمالية	عدد أسرّة المستشفيات لكل 1000 شخص
التجارة	نوعية الشوارع والطرق	توقعات الحياة عند الولادة
الميزان التجاري (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)	نوعية الخطوط الحديدية	انتشار أساليب منع الحمل
الصادرات (نسبة للناتج المحلي الإجمالي)	**المياه**	تغطية التحصين (التطعيم) بين الأطفال في سن سنة
	إجمالي مصادر المياه المتجددة للفرد	**النوع الجندري**
	سبل وصول محسنة للمياه	الفجوة في الرواتب والأجور حسب النوع الجندري
	الحوكمة في القطاع العام	معدل توظيف الإناث
	فعالية الحكومة	العنف ضد المرأة
	مدركات الفساد	**الرفاه**
	الحوكمة في القطاع الخاص	عدد الأردنيين النزلاء في الفنادق المصنفة
	كفاءة المجالس في الشركات الكبرى	عدد الأردنيين الذين غادروا البلاد لأغراض السياحة
	السلوك الأخلاقي للشركات	
	حماية المستثمرين الأقلية	
	الديمقراطية	
	حرية الصحافة	
	الديمقراطية	
	الأمان	
	إجمالي الجرائم والجنايات	

المنهجية

كما ذكر في تقرير ستيغلتز، لم يطور الاقتصاديون بعد مؤشراً مفصلاً ودقيقاً ومناسباً يقيس الازدهار الاقتصادي من خلال استخدام مؤشرات متنوعة بدون تحيز (ستيغلتز وآخرون، 2009). وحسب بيرغ (2010) سوف يبقى الناتج المحلي الإجمالي مقياس النمو الاقتصادي إلى أن يتم تطوير "بديل مثالي كامل"، حيث أنه ليس بإمكان مؤشر واحد التعامل مع مجموعة واسعة من الانتقادات. ويضيف بيرغ أن مؤشراً يتم دراسته بشكل جيد سيشكل بديلاً أفضل لقياس الازدهار العام بدلاً من الناتج المحلي الاجمالي.

يهدف مؤشر الازدهار الأردني إلى طرح بديل مناسب للناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال إجراء مراجعة شاملة للأدبيات والتعامل مع الغالبية الساحقة من الانتقادات الموجهة ضد هذا المؤشر. ويستهدف المؤشر المقترح الأردن بشكل خاص، كما أنّهُ صمم بشكلٍ سهل الاستخدام، وذلك لمساعدة الباحثين على تقييم الازدهار في الأردن بصورة أفضل، حتى يتسنى تقييم أداء الأردن بشكل مناسب، وتيسير تبنّي سياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية فاعلة.

وقد قام الباحثون من خلال المنهجية المختارة بتحديد مجموعة شاملة من البيانات تغطي الأعمدة الرئيسية والفرعية والمؤشرات التي ترسم صورة أوضح لوضع "الازدهار" في الأردن بعد إجراء مراجعة الأدبيات وتقييم أبرز البدائل للناتج المحلي الإجمالي بشكل ناقد. ويكون المؤشر المقترح مركّباً، أي أنه يقيس مفاهيم متعددة الأبعاد لا يمكن أن يغطيها مؤشر واحد. وفي العادة يرتكز المؤشر المركب على إطار نظري يسمح باختيار مؤشرات أو متغيرات فردية ودمجها بأسلوب يعكس أبعاد الجانب الذي يجري قياسه (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، 2015).

وتم اختيار قائمة المؤشرات دون تحيز، وبحيث تتوافق مع العمل الأكاديمي المشار إليه في الأجزاء السابقة. وتجدر الإشارة إلى أن المؤشر المقترح يتضمن مقاييس معترف بها دولياً ومعلومات منشورة رسمياً من قبل مصادر حكومية ومنظمات دولية مثل البنك الدولي والأمم المتحدة

وغيرها. وييسّر ذلك عملية جمع البيانات ويساعد على التقليل من التحيز فيما يتعلق بتخصيص قيم نقدية لمؤشرات غير مادية. ويشكل الدخل والبيئة المعيشية وتطور رأس المال البشري الأعمدة الأساسية للمؤشر المقترح، بحيث يسلط كل عمود الضوء على طيف واسع من المؤشرات الفرعية التابعة له، هذه المؤشرات بمجموعها تعكس أداء ذلك العمود، ويتم فيما بعد احتساب النتائج ودمجها في مؤشر الازدهار النهائي.

إنّ الفرضية الرئيسية وراء بناء كل عمود فرعي هي تمثيل النمو الجماعي لعدد مختار من المتغيرات في مؤشر اصطناعي. فعلى سبيل المثال وفي المحور الفرعي للدخل، نلقي نظرة على المؤشرات التي تغطي الاقتصاد الكلي والاستثمار وتوزيع الدخل والتجارة (ما مجموعه 4 مؤشرات). وتم تحديد الأوزان التي تحملها المؤشرات المندرجة تحت كل محور فرعي من خلال احتساب المعدلات المرجحة الخاصة بنمو كل مؤشر على حدى، ومن ثم ربط هذه المعدلات عكسياً مع معدل تقلب المؤشرات عبر السلسلة الزمنية.

وتعطى الأعمدة الرئيسية الثلاث أوزاناً متكافئة بواقع 33.33% لكل منها (من مجموع 100% التي أعطيت للمؤشر النهائي). وبما أن عمود الدخل يضم 4 أعمدة فرعية، يعطى كل عمود فرعي تحت هذا العمود وزناً قدره 8.3% من الـ 33.33% المخصصة لعمود الدخل الرئيسي. ويتم بعد ذلك احتساب أوزان المؤشرات تحت الأعمدة الفرعية بناءً على معدل التقلب الذي يشهدهُ كل مؤشر عبر السلسلة الزمنية. ويضم عمود البنية المعيشية تسعة مؤشرات فرعية، لذلك فإن كل مؤشر فرعي يخصص له 3.7 % من الـ 33.33% من مجموع وزن العمود، بينما يضم عمود تطور رأس المال البشري خمسة أعمدة فرعية، يحمل كل منها وزناً قيمتُهُ 6.66%.

مؤشر الازدهار الأردني

يُعدُ مؤشر الازدهار الذي تم إعدادهُ من قبل منتدى الاستراتيجيات الأردني أداةً لتقييم الوضع المعيشي في الأردن من خلال النظر إلى النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية وغيرها. وكما ذكر سابقاً، يضم مؤشر منتدى الاستراتيجيات الأردني ثلاثة أعمدة: الدخل والبيئة المعيشية وتطور رأس المال البشري، وتحمل كل منها وزناً متساوياً قدره 33.33%. ويعتمد المؤشر بشكل كبير على أحدث البيانات المنشورة رسمياً من خلال المصادر المحلية مثل دائرة الإحصاءات العامة ووزارة المالية والبنك المركزي الأردني وغيرها، إضافة إلى مصادر عالمية بما فيها البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية وقسم الإحصاءات بالأمم المتحدة.

المؤشر المقترح هو مؤشر مركب، ما يعني أنه يقيس مفاهيم متعددة الأبعاد لا يمكن قياسها بالاعتماد على مؤشر واحد. ويقدم المؤشر انعكاساً للازدهار في الأردن من خلال النظر إلى سلسلة زمنية ابتداءً من العام 2007 وحتى 2014. ويضم كل عمود رئيسي مجموعة من الأعمدة الفرعية، كما يحتوي كل عمود فرعي على عدد من المؤشرات المحددة. وتم تطوير مؤشر منفصل لكل عمود، وبعد ذلك تم جمع الأعمدة الثلاث في مؤشر الازدهار النهائي. وتساعدُ هذهِ المنهجية على معرفة المؤشرات التي تُحدث تغييرات في النتائج النهائية للمؤشر بسهولة.

وتقدم هذا الفصل من التقرير نتائج مؤشر الازدهار الأردني بحسب كل عمود فرعي:

المحور الأول: الدخل (٣٣,٣٪)

الاقتصاد الكلي (٨,٣٪)

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي – ٧٩,٠٪
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي – ١٢,٦٪
عجز الموازنة (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) – ٤,١٪
احتياطي العملات الأجنبية – ٤,٣٪

الاستثمار (٨,٣٪)

الاستثمار الأجنبي المباشر – ١٨,٠٪
النفقات الرأسمالية (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) – ٩,٢٪
إجمالي تكوين رأس المال الثابت (نسبة إلى الناتج المحلي – ٤٦,١٪
سهولة البدء بالأعمال – ٢٥,٩٪
الادخار المحلي الإجمالي – ٠,٨٪

توزيع الدخل (٨,٣٪)

نسبة توزيع ٢٠:٢٠ – ١٠٠٪

التجارة (٨,٣٪)

الميزان التجاري (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) – ٧٧,٣٪
الصادرات (نسبة للناتج المحلي الإجمالي) – ٣٣,٧٪

1. العمود الأول: الدخل

أ. الاقتصاد الكلي

يقوم العمود الفرعي الأول المدرج تحت محور الدخل في مؤشر الازدهار بتسليط الضوء على الاقتصاد الأردني الكلي. ويعكس هذا العمود أداء الدولة في حساباتها الوطنية، ما يُعدُ أمراً أساسياً لتقييم المستوى المعيشي. يُغطي هذا العمود الفرعي أهم مؤشرات الاقتصاد الكلي، مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد ونسبة الدين مقابل الناتج المحلي الإجمالي والعجز في الميزانية واحتياطات العملات الأجنبية. وفيما يتعلق باتجاهات المؤشر فكلما ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للفرد واحتياطيات العملات الأجنبية كلما ازداد ازدهار الدولة، بينما كلما انخفض العجز في الميزانية ونسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي كلما كان الوضع الاقتصادي أفضل. وتُستمد الأرقام لجميع هذه المؤشرات من النشرة الشهرية لوزارة المالية والإحصاءات المالية للميزانية الحكومية المتوفرة والبيانات الاقتصادية للبنك الدولي. وباستخدام المنهجية المتبعة يكون سلوك العمود الفرعي للاقتصاد الكلي كما يلي:

رسم توضيحي 3: العمود الفرعي للاقتصاد الكلي

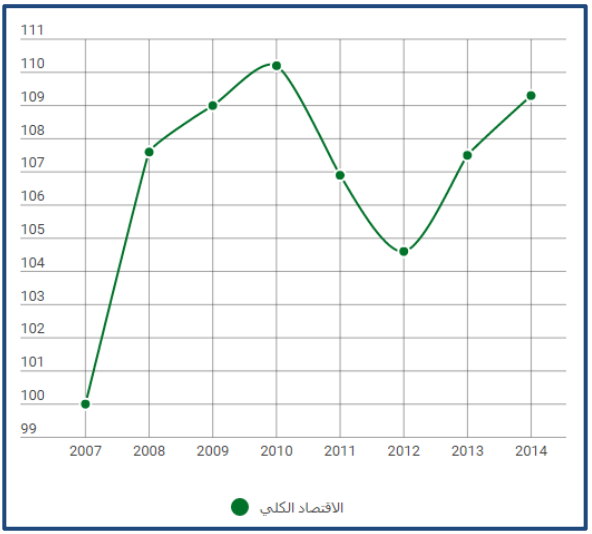

يظهر الرسم البياني أعلاه التغيرات في الاقتصاد الكلي للأردن بين الأعوام 2007 و 2014 بحسب المنهجية المتبعة. ويظهر التحليل أن مؤشرات الاقتصاد الكلي قفزت بواقع 7.6 نقاط بين عامي 2007 و2008 نتيجة التحسن في أداء المؤشرات الأربعة. ولكن الأهم هنا هو انخفاض عجز الموازنة بواقع 1.1 نقطة وارتفاع احتياطي العملات الأجنبية بنسبة 12.7%. واستمر الاقتصاد الكلي بإظهار تحسن ملحوظ في العامين 2008 و2009 حيث ارتفع بواقع 1.6 نقطة أخرى. وقد انطلق التحسن في العمود الفرعي للاقتصاد الكلي عام 2009 نتيجة انخفاض الدين العام نسبةً للناتج المحلي الإجمالي بواقع 2.3 نقطة، إضافةً إلى زيادة نسبتها 40.5% في احتياطياي العملات الأجنبية مقارنةً بالعام 2008، على الرغم من أن العجز في الميزانية كان قد ارتفع بشكل كبير في تلك السنة، ووصل إلى 10.9% من الناتج المحلي الإجمالي. وفي العام 2010، ارتفع هذا العمود الفرعي بواقع 1.2 نقطة نتيجة ارتفاع احتياطي العملات الأجنبية بنسبة 12.7% مقارنةً بالعام 2009.

وانخفض الاقتصاد الكلي بواقع 5.6 نقطة بين عامي 2010 و2012 جراء ارتفاع نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 61.1% إلى 75.5% وارتفاع عجز الموازنة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 9.8% وانخفاض احتياطي العملات الأجنبية بنسبة 45% تقريباً. ويعود هذا التدهور في المؤشرات بشكل أساسي إلى الضغوطات المالية والاقتصادية المتعلقة بانطلاق الربيع العربي وتدفق اللاجئين من أرجاء المنطقة ومن سوريا بشكلٍ خاص.

وفي العام 2013 أظهر الاقتصاد الكلي ارتفاعاً قدرهُ 2.9 نقطة تقريباً مقارنة بالعام 2012، بعد أن ارتفعت احتياطات العملات الأجنبية بواقع 81% مقارنة بالسنة السابقة، كما شهد الناتج المحلي الإجمالي للفرد تحسناً طفيفا وانخفض العجز في الميزانية إلى 8.2% من الناتج المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من هذا التحسن إلا أن الدين العام كان قد ارتفع ليشكل حوالي 80.8% من الناتج المحلي الإجمالي. وبالمثل في العام 2014، ارتفعت مؤشرات الاقتصاد الكلي بواقع 1.8 نقطة. بينما استمرت احتياطيات العملات الأجنبية بالتحسن وانخفض العجز في الميزانية إلى 7.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

ب. الاستثمار

يضم عمود الاستثمار الفرعي الاستثمارات الأجنبية المباشرة والإنفاق الرأسمالي وإجمالي تكوين رأس المال الثابت، إضافة إلى النتيجة التي حصلت عليها الأردن على مقياس سهولة البدء بالأعمال التجارية حسب تقرير البنك الدولي وأخيراً الادخار المحلي الإجمالي. ويضم إجمالي تكوين رأس المال الثابت التحسينات في الأراضي (الأسوار والقنوات والتصريف وغيرها) ومشتريات المصانع والآلات والمعدات وبناء الطرق والسكك الحديدية وغيرها بما فيها المدارس والمكاتب والمستشفيات والمساكن الخاصة والمباني التجارية والصناعية.

في العام 2008 انخفضت مؤشرات الاستثمار بواقع 3.7 نقطة لتصل إلى 96.3 نقطة نتيجة هبوط أداء الأردن بحوالي 10 نقاط في سهولة البدء بالأعمال، إضافةً إلى الانخفاض الملحوظ في النفقات الرأسمالية. في العام 2009، انخفض المؤشر الفرعي للاستثمار إلى 83.2 نقطة وقد يكون ذلك مرتبطاً بآثار الأزمة المالية العالمية في تلك السنة. وقد انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بنسبة 17% وكانت تلك بداية التدهور الكبير الذي طرأ على الاستثمار الأجنبي خلال السنوات التي تلت. كذلك انخفض إجمالي تكوين رأس المال الثابت بحوالي 9.7%، وأنخفض أداء الأردن سهولة البدء بالأعمال بمقدار 22 نقطة، ليصل إلى 80.56 نقطة، ولم تستطع الأردن تجاوز هذا التدهور في السنوات اللاحقة.

بحلول العام 2010 كان العمود الفرعي للاستثمار قد انخفض بواقع 16.1 نقطة، ليصل إلى 67.1 نقطة مقارنةً بسنة الأساس. وانخفض الاستثمار الأجنبي المباشر وحده بواقع 30.7% بينما انخفض الإنفاق الرأسمالي إلى حوالي 5.1% من الناتج المحلي الإجمالي. كما انخفض تكوين رأس المال الثابت إلى 23% من الناتج المحلي الإجمالي و أداء الأردن في سهولة البدء بالأعمال بمقدار 2.65 نقطة. وقد حصلت هذه النكسة في البيئة الاستثمارية في الأردن في تلك السنة بعد أن عانت الدولة من تداعيات الأزمة السياسية الإقليمية والعالمية، والتي أثّرت سلباً على أداء عمود الدخل بشكلٍ عام.

واستمر عمود الاستثمار الفرعي بالانخفاض حتى العام 2012 حيث تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بواقع 8% إضافية مقارنةً بالعام 2010، وبمقدار 47% تقريباً عند مقارنتها بالعام 2008. وتراجع الإنفاق الرأسمالي بشدة ليُشكل 3.1% فقط من الناتج المحلي الإجمالي وانخفض أداء الأردن فيما يخص سهولة البدء بالأعمال ليصل إلى 85.33 نقطة. إلا أن إجمالي تكوين رأس المال الثابت ارتفع ليُشكل 26% من الناتج المحلي الإجمالي. وبحلول العام 2013 و2014 كانت مؤشرات الاستثمار قد بدأت بإظهار بعض التحسن. وفي العام 2014 ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحوالي 22% مقارنةً بمستواها عام 2012، وارتفع الإنفاق الرأسمالي إلى 4.5% من الناتج المحلي الإجمالي، كما ارتفع إجمالي تكوين رأس المال الثابت إلى 27.2% من الناتج المحلي الإجمالي. أما بالنسبة لسهولة البدء بالأعمال فقد حافظ الأردن على ادائهِ والذي وصل إلى 85.5 نقطة. وبشكل عام، استقر عمود الاستثمار عند 74.2 نقطة في العام 2014 ما يعكس انخفاضاً قدره 25.8 نقطة عن سنة الأساس (2007)، حيث تأثرت الأردن بمجموعة من العوامل الخارجية، أولها الأزمة المالية العالمية في العام 2008 والاضطرابات الإقليمية جراء الربيع العربي عام 2011.

رسم توضيحي 4: العمود الفرعي للاستثمار

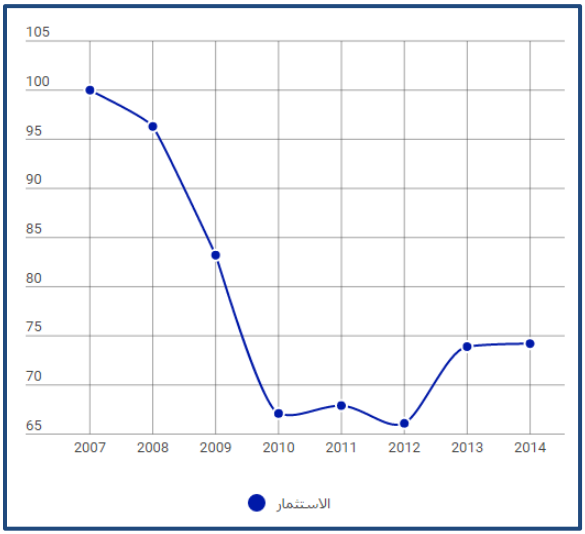

ج. توزيع الدخل

يقاس العمود الفرعي الخاص بتوزيع الدخل من خلال مؤشر واحد وهو نسبة توزيع 20:20. ويقارن هذا المؤشر مدى ثراء أغنى 20% من السكان مقارنةً بأفقر 20%. فكلما قل الفرق بين ثروة أغنى 20% من السكان وأفقر 20% من السكان، ازدادت العدالة في توزيع الدخل (ذي إكواليتي ترست، 2015).

في العام 2008 قفز أداء العمود الفرعي الخاص بتوزيع الدخل بمقدار 7.0 نقاط ليصل إلى 107 نقطة، وذلك بسبب انخفاض نسبة توزيع 20:20 من 5.2 إلى 4.9، والذي بدوره دلّ على عدالة أكثر في توزيع الدخل. إلا أن هذا العمود الفرعي انخفض بمقدار 5.4 نقطة وذلك لرجوع نسبة توزيع 20:20 إلى مستواها كما في العام 2007. وبحلول العام 2011، قفز أداء العمود الفرعي لتوزيع الدخل إلى 112.3 نقطة، وذلك بسبب انخفاض نسبة توزيع 20:20 إلى 4.6، لتُسجل بذلك أدنى قيمة لها خلال السلسلة الزمنية. إلا أن هذا التحسن في الأداء لم يدُم، ففي العام 2012 تراجع أداء هذا العمود الفرعي بمقدار 10.3 نقطة وذلك بسبب ارتفاع نسبة توزيع 20:20 إلى 5.1. وفي عامي 2013 و2014 استمر هذا العمود الفرعي بالهبوط ليصل إلى 95.0 نقطة، أي 5 نقاط أقل من سنة الأساس (2007). ويرجعُ ذلك إلى ارتفاع نسبة توزيع 20:20 والتي استقرت على 5.5 لهاذان العامان.

رسم توضيحي 5: العمود الفرعي لتوزيع الدخل

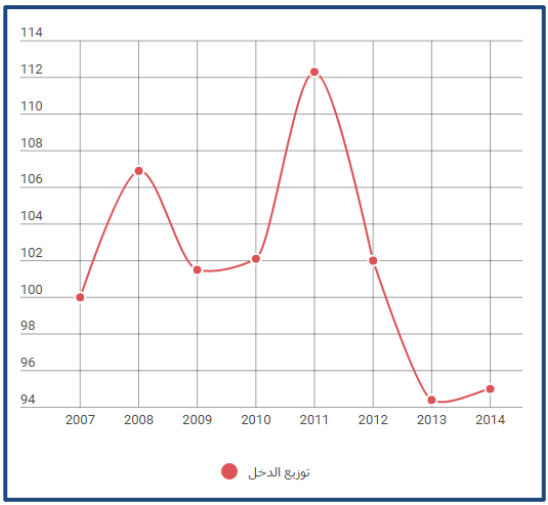

د. التجارة

يقيس عمود التجارة الفرعي التطورات من خلال مؤشري الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي والعجز في الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ايضاً. في العام 2008 ارتفع أداء العمود الفرعي للتجارة بمقدار 9.1 نقطة وذلك بسبب ارتفاع نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 56.5% وهبوط العجز في الميزان التجاري إلى 31% من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أنَّهُ في العام 2009، انخفض هذا العمود الفرعي بحوالي 4 نقاط بعد أن انخفضت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 10.5 نقطة، مع أن قيمة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي انخفضت إلى 23.2%.

وفي العام 2010، أظهرت مؤشرات التجارة تحسُناً ملحوظاً وارتفع أداء العمود الفرعي لها بمقدار 7 نقاط، ليصل بذلك إلى 112.0 نقطة. وحصلت هذه الزيادة نتيجة الارتفاع في الصادرات الوطنية والتي شكلت ما نسبتُهُ 48.2% من الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنة، إضافةً إلى تقلص العجز في الميزان التجاري ليشكل ما نسبتُهُ 20.8% من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أنَّهُ وفي السنة اللاحقة تأثرت التجارة بشكلٍ سلبي مما أدى إلى هُبوط هذا العمود الفرعي بمقدار 8.5 نقطة ليصل إلى 103.5 نقطة. ففي تلك السنة انخفضت الصادرات إلى 47.7% من الناتج الإجمالي المحلي وارتفع العجز في الميزان التجاري إلى 26.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

واستمر سلوك هذا العمود الفرعي بالانخفاض خلال الفترة الزمنية ما بين 2012 و2014 بحيث استقرت الصادرات على 46.3% من الناتج المحلي الإجمالي وارتفع العجز في الميزان التجاري ليشكل ما نسبته 28% من الناتج المحلي الإجمالي، وانخفض العمود الفرعي للتجارة إلى 99.3 نقطة. إلا أنه وفي العام 2013 انخفض العمود الفرعي للتجارة بشكل أكبر ليصل إلى 91.9 نقطة، ويرجع ذلك إلى انخفاض الصادرات إلى 42.5% من الناتج المحلي الإجمالي، كما ارتفع العجز في الميزان التجاري إلى 29.5% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد يعكس هذا التراجع في أداء العمود الفرعي للتجارة ما بين الأعوام 2011 – 2013 الاختلالات التي حصلت للتجارة جراء الربيع العربي والذي أدى إلى إغلاق المعابر التجارية الرئيسية. وفي العام 2014 أظهر العمود الفرعي للتجارة تحسناً ليصل إلى 97.5

نقطة نتيجة ارتفاع الصادرات إلى 43.3% من الناتج المحلي الإجمالي وانخفاض العجز في الميزان التجاري إلى 26% من الناتج المحلي الإجمالي.

رسم توضيحي 6: العمود الفرعي للتجارة

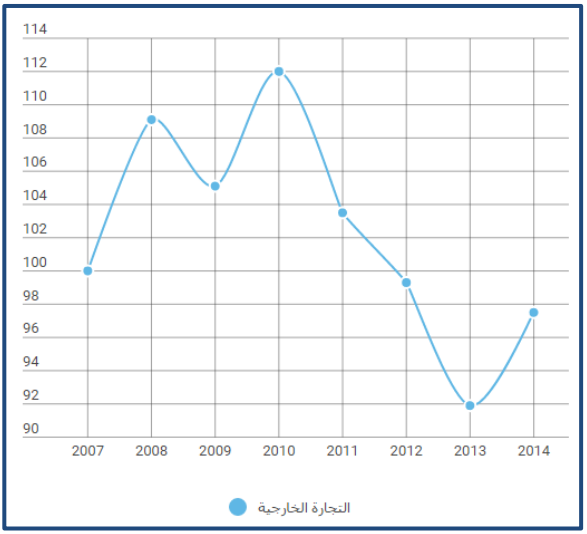

رسم توضيحي 7: العمود الرئيسي للدخل

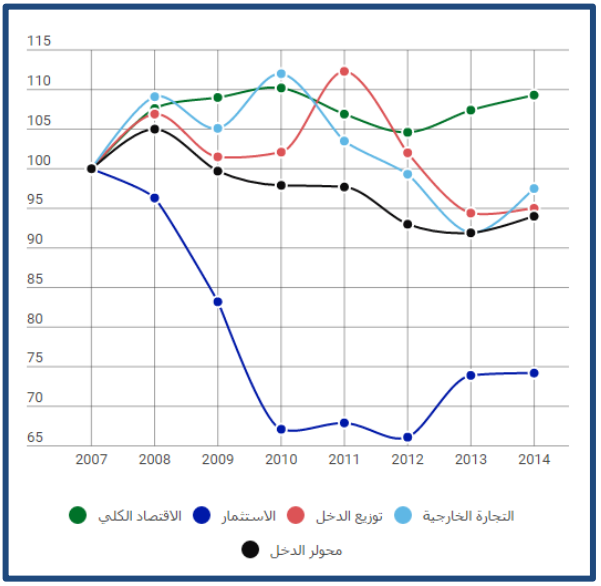

االمحور الثاني: البيئة المعيشية (٣٣,٣٪)

البيئة (٣,٧٪)
نوعية الهواء في منزل الأسرة – ٩٣,٥٪
معدل التعرض لجسيمات المواد – ٤,٣٪
الآثار الجانبية (بصمة القدم البيئية) – ٠,٧٪
انبعاث ثاني أكسيد الكربون – ١,٥٪

الطاقة (٣,٧٪)
استخدام الطاقة لكل ١٠٠٠ دولار من ناتج المحلي الإجمالي – ٧٨,٥٪
النسبة المئوية لاستهلاك الطاقة المولدة من مصادر متجددة – ٢١,٥٪

النقل (٣,٧٪)
المواصلات الجوية – ٣٦,٢٪
نوعية المواصلات – ٦٣,٨٪

البنية التحتية (٣,٧٪)
نوعية البنية التحتية الإجمالية – ٥٩,٨٪
نوعية الشوارع والطرق – ١٢,٢٪
نوعية الخطوط الحديدية – ٢٨,٠٪

المياه (٣,٧٪)
إجمالي مصادر المياه المتجددة للفرد – ٢,٧٪
سبل وصول محسنة للمياه – ٩٧,٣٪

الحوكمة في القطاع العام (٣,٧٪)
فعالية الحكومة – ١٨,١٪
مدركات الفساد – ٨١,٩٪

الحوكمة في القطاع الخاص (٣,٧٪)
كفاءة المجالس في الشركات الكبرى – ٣٣,٩٪
السلوك الأخلاقي للشركات – ٤١,٨٪
حماية المستثمرين الأقلية – ٢٤,٣٪

الديمقراطية (٣,٧٪)
حرية الصحافة – ٦,٥٪
الديمقراطية – ٩٣,٥٪

الأمان (٣,٧٪)
إجمالي الجرائم والجنايات – ١٠٠٪

2. العمود الثاني: البيئة المعيشية

أ. البيئة

يقوم هذا العمود الفرعي المدرج تحت عمود البيئة المعيشية بتقييم النواحي البيئية والإيكولوجية في الأردن، حيث استخدمت 4 مؤشرات في هذا التقييم. أول هذه المؤشرات: نوعية الهواء في منزل الأسرة والذي كلما زاد دل على نوعية هواء أفضل. والمؤشر الثاني هو معدل التعرض لجسيمات المواد بحسب نتائج مؤشر الأداء البيئي وهي الجسيمات السائلة أو الصلبة الضارة والتي تضم أول أكسيد الكربون وغيرها من المركبات الحيوية السامة. بحيث كلما زادت قيمته دل على تعرض أقل لمواد كهذه. أما المؤشر الثالث فهو البصمة البيئية (عدد الهكتارات العالمية للفرد) وهي مقياس لمساحة الأرض والماء الضرورية لكل فرد (كمعدل) بما يضمن تحقيق متطلباته من النظام البيئي واستيعاب نفاياته. وتشير مساحة أقل إلى استخدام أكثر كفاءة واستدامة للبيئة، لذا فهو مؤشر هام للنوعية البيئية. وأخيرا تقيس انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي الكلفة البيئية التي تتراكم عندها الثروة. ومن المنظور البيئي ، كلما قلت هذه القيمة، قل الضرر البيئي الذي يتم تحمله لتوليد دولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا مؤشر على استغلال أكثر استدامة ومسؤولية للبيئة.

وقد تحسنت هذه الناحية للبيئة المعيشية بنسبة متواضعة جداً بلغت 0.2 نقطة، عند مقارنة العام 2008 مع 2007 وذلك بالدرجة الأولى نتيجة تحسن قدرة 0.3 نقطة في نوعية الهواء في منزل الأسرة. وقد اكتسب المؤشر 0.2 نقطة اخرى ليصل إلى 100.4 نقاط في سنة 2009. ورغم أن مؤشر التعرض لجسيمات المواد قد عانى من تغيرات سلبية ، إلا أن مؤشرا نوعية هواء منزل الأسرة وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون قد تحسنا بشكل ملموس، ما أدى إلى تقدم في أداء العمود الفرعي بشكلٍ عام. وبين عامي 2010 و2012 كان مستوى الأداء على هذا العمود الفرعي أفضل بكثير من الأعوام السابقة حيث شهدت جميع المؤشرات تغيراً إيجابياً، حيثُ استقر مؤشر نوعية الهواء في منزل الأسرة على 100 نقطة، كما بدأ مؤشرا بصمة القدم البيئية وانبعاثات ثاني

أوكسيد الكربون لدولار واحد من الناتج المحلي الإجمالي بالانخفاض، وبذلك وصل أداء العمود الفرعي للبيئة إلى 100.9 نقاط.

وقد انخفض أداء العمود الفرعي للبيئة في العام 2013، حيث ارتفعت قيم كل من البصمة البيئية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل دولار من الناتج المحلي الإجمالي بشكلٍ كبير، ما أدى إلى هبوط العمود الفرعي للبيئة إلى 100.7 نقطة. وشهد العام الأخير 2014 انخفاضاً إضافياً بواقع 0.2 نقطة، حيث استقر العمود الفرعي للبيئة على 100.5 نقاط في سنته الأخيرة، ففي هذه السنة ارتفعت قيم كل من البصمة البيئية وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون بشكلٍ ملحوظ.

رسم توضيحي 8: العمود الفرعي للبيئة

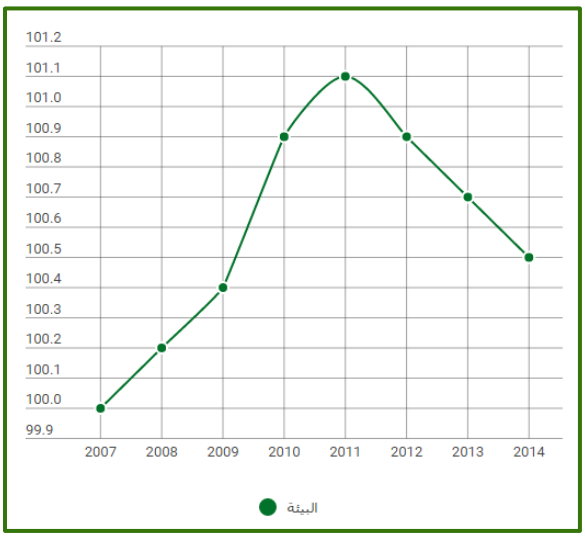

ب. الطاقة

يقوم هذا العمود الفرعي بتقييم استهلاك الأردن للطاقة بكفاءة وبشكل مستدام، حيثُ تم استخدام مؤشرين في هذا التقييم، وهما استخدام الطاقة لكل 1000 دولار من الناتج المحلي الإجمالي (كيلوغرام مكافئ من النفط) والنسبة المئوية لاستخدام الطاقة من المصادر المتجددة. ويعني استخدام طاقة أكثر لكل 1000 دولار من الناتج المحلي الإجمالي استهلاك مصادر الطاقة

بأسلوب غير كفُؤ وغير مستدام. وتدل نسبة مئوية أعلى لاستخدام الطاقة الآتية من المصادر المتجددة على استغلال طُرق توليد طاقة صديقة للبيئة وأكثر استدامة.

على الرغم من ارتفاع استخدام الطاقة لكل 1000 دولار من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.23% في العام 2008، إلا أن ارتفاع استهلاك الطاقة المتجددة بواقع 0.6 نقطة دفع العمود الفرعي للطاقة من 100 نقطة في العام 2007 إلى 105.3 في العام 2008. ومع ذلك انخفض العمود الفرعي للطاقة إلى 104.7 نقطة في العام 2009 نتيجة ارتفاع استخدام الطاقة لكل 1000 دولار من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.21%. في العام 2010، شهد المؤشران تحسناً، حيث انخفض استخدام الطاقة لكل 1000 دولار من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.2%، كما ارتفع استهلاك الطاقة المتجددة بواقع 0.4 نقطة، مما دفع هذا العمود الفرعي إلى 110.9 نقطة. واستمر العمود الفرعي للطاقة في التقدم حتى العام 2011 ولكن بشكل أبطأ من العام 2010، حيث انخفض استخدام الطاقة لكل 1000 دولار من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3%، كما ارتفع استهلاك الطاقة المتجددة بمقدار 0.1 نقطة. ودفع ذلك العمود الفرعي للطاقة إلى 113.6 نقطة.

لكن هذا التحسن لم يدم طويلاً، حيث تراجع أداء العمود الفرعي للطاقة إلى 111.1 نقطة في العام 2012، جراء ارتفاع استخدام الطاقة لكل 1000 دولار من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.0%، ما كان له وزن أكبر من الارتفاع الطفيف الذي طرأ على استهلاك الطاقة المتجددة (0.2 نقطة). وارتفع أداء هذا العمود الفرعي إلى 112.0 نقطة في العام 2013 مقارنة بالعام 2012، نتيجة هبوط استخدام الطاقة لكل 1000 دولار من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.66% ومحافظة استهلاك الطاقة المتجددة على المستوى ذاته. وفي العامم 2014، استقرت نتيجة هذا العمود الفرعي على 113.6 نقطة بسبب انخفاض استخدام الطاقة لكل 1000 دولار من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.62%. ويعكس العمود الفرعي للطاقة جهود الأردن المتواصلة للاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة، حيث حافظ هذا المؤشر على أدائه الإيجابي عبر السلسلة الزمنية، وكانت تقلبات مؤشر استخدام الطاقة لكل 1000 دولار من الناتج المحلي الإجمالي بسيطة نوعاً ما لتعكس مدى كفاءة استخدام الطاقة في الأردن.

رسم توضيحي 9: العمود الفرعي للطاقة

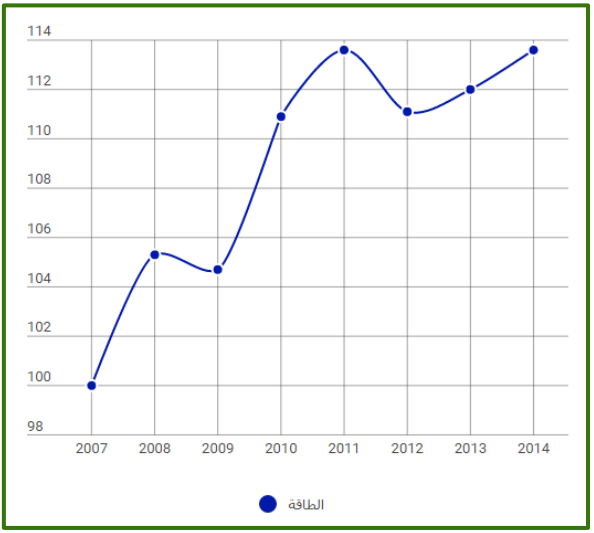

ج. النقل

يشكّل النقل العمود الفرعي الثالث من عمود البيئة المعيشية، ويتطرق بشكل رئيسي إلى جودة وسائل النقل في الأردن وسهولة الوصول اليها. واستخدم مؤشران لقياس أداء الاردن في هذا الجانب، وهما عدد الرحلات المغادرة المسجلة إلى كافة أنحاء العالم، والذي يعكس تقدم وتعقيد شبكات النقل الجوي في الاردن. والمؤشر الثاني هو الجودة الكلية للنقل في الأردن وهو نتيجة على مقياس من خمس نقاط تم استمداده من مؤشر الأداء اللوجستي التابع للبنك الدولي.

نجح العمود الفرعي للنقل في تحقيق تقدم ملموس خلال السنة الأولى من السلسلة الزمنية، حيث أحرز تغيراً إيجابياً قدره 4.61% في مؤشر النقل الجوي، يرافقه تغير إيجابي في نتيجة الأردن على مؤشر نوعية النقل بنسبة 1.64%. وأدى هذا التحسن إلى ارتفاع نتيجة العمود الفرعي للنقل من 100 نقطة في العام 2007 إلى 102.7 نقطة في العام 2008. وقد طرأ تحسن إضافي بين السنوات 2008 و2009 أيضاً، حيث عمل الارتفاع بواقع 5.33% في رحلات مغادرة شركات الطيران عالمياً، وركود المؤشر الآخر على دفع قيمة المؤشر إلى 104.6 نقطة. وشهدت الفترة من 2009 وحتى 2010 بالتأكيد تحسناً هائلاً صعد فيه المؤشر إلى حوالي 113.1 نقطة، حيث تغير النقل الجوي إيجابيا بواقع 19.02%، إلى جانب تغير إيجابي قدرة 2.64 % في مؤشر جودة النقل. ولكن هذا

التحسن لم يدم طويلاً، حيث هبط المؤشر إلى حوالي 108 نقاط في العام 2011، وذلك نتيجة انخفاض قدره 9.34% في مؤشر جودة النقل الذي تفوّق بالتأكيد على زيادة 2.54% في الرحلات المغادرة عالمياً.

وبقي المجموع دون تغيير خلال السنة التالية، حيث استقر عند 108.1 نقطة عام 2012، إلا أن الأمر المثير للانتباه هو أن المؤشر تحسن ليتعدى الـ 109 نقاط عام 2013، نتيجة لتحسن بلغ حوالي 2.4% في مؤشر جودة النقل، الذي طغى على التغيير السلبي البالغ 1.2% في عدد رحلات النقل الجوي. واستمر التحسن عبر العام 2014، حيث تفوق التحسن الإضافي البالغ 1.95% في جودة النقل مرة أخرى على الانخفاض البالغ 2.32% في الرحلات المغادرة لشركات الطيران، مما رفع العمود الفرعي للنقل إلى 109.6 في العام 2014.

رسم توضيحي 10: العمود الفرعي للنقل

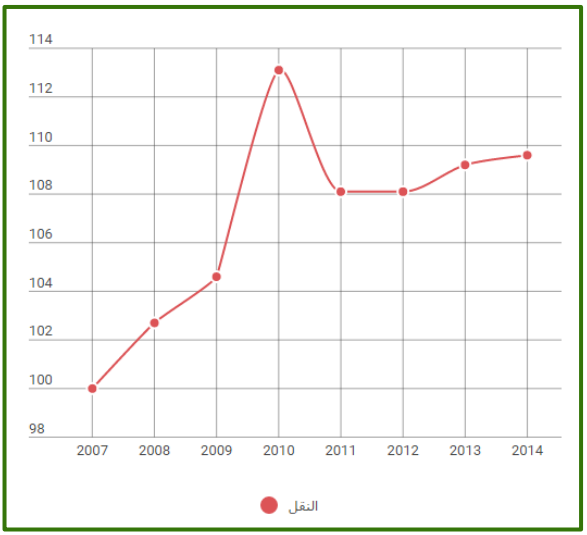

د. البنية التحتية

تقيم هذه الناحية من عمود البيئة المعيشية نوعية وتطور وسهولة الوصول إلى جميع الخدمات الضرورية لعمل الاقتصاد الوطني، مثل الطرق وشبكات الكهرباء والماء والاتصالات والمجاري. ورغم أن عملية تحسين البنية التحتية وتغييرها بشكل جذري يتطلب الكثير من الوقت، يمكن لأمور مثل الخطط الحكومية المعلنة أن تدعم ملف البنية التحتية في الأردن. وقد تم استخدام ثلاثة مؤشرات رئيسية لقياس هذه الناحية من عمود البيئة المعيشية وهي مجموع النقاط التي حققها الأردن (1–7) فيما يخص البنية التحتية الكلية بحسب تقرير التنافسية العالمي، إضافةً إلى ترتيب الأردن بين الدول الأخرى فيما يخص جودة الطرق، وأخيرا ترتيب الأردن فيما يتعلق بجودة السكك الحديدية.

يظهر العام 2008 من السلسلة الزمنية تحسناً ملحوظا في جودة البنية التحتية، حيث تحسن ترتيب الأردن فيما يتعلق بجودة الطرق وجودة السكك الحديدية، مما دفع العمود الفرعي إلى 109.0 نقطة. إلا أن هذه النتيجة انخفضت إلى 108.5 نقطة في العام 2009، نتيجة انخفاض ترتيب الأردن فيما يخص جودة الطرق وجودة السكك الحديدية، على الرغم من الارتفاع الطفيف في مؤشر جودة البنية التحتية الكلية.

واستمر العمود الفرعي للبنية التحتية بالهبوط حتى العام 2012، حيث وصل إلى 102.8 نقطة. ومع أن مؤشر جودة البنية التحتية حافظ على مستواه، إلى أن ترتيب الأردن فيما يخص جودة الطرق انخفض بواقع 8 مراتب، كما انخفض ترتيب الأردن فيما يخص جودة السكك الحديدية بواقع 12 مرتبة، مقارنةً بأداء المملكة في العام 2010.

إلا أن هذا العمود الفرعي شهد تحسناً كبيراً في العام 2013، حيث عاود مؤشر جودة البنية التحتية الكلية بالصعود إلى 4.5 نقاط من أصل 7.0 نقاط، كما ارتفع ترتيب الأردن في جودة الطرق وجودة السكك الحديدية بشكل ملحوظ، مما دفع العمود الفرعي إلى 106.4 نقطة. إلا أن هذا التحسن لم

يستمر، جراء انخفاض مؤشر البنية التحتية الكلية إلى 4.1 نقطة من أصل 7.0 نقاط وانخفاض ترتيب الأردن في جودة الطرق بواقع 16 مرتبة، مقارنة بالعام 2013.

رسم توضيحي 11: العمود الفرعي للبنية التحتية

ه. المياه

يعد هذا العمود الفرعي عاملاً رئيسي للازدهار والتنمية، نظراً لكونه عنصر أساسي للحياة. ويقيم العمود الفرعي للمياه مدى الوصول إلى كميات كافية من المياه المعقمة واستخراج المياه بشكل من مصادرها بشكل مستدام. واستخدم مؤشران لقياس هذا الجانب، هما عدد الأمتار المكعبة من المياه المستخرجة من مصادر متجددة للفرد في السنة، والمؤشر الثاني هو النسبة المئوية من السكان الأردنيين الذين يستطيعون الوصول الى المياه المعقمة. ومن الجدير ملاحظة أنه خلال السنوات الأربعة الاولى، بقيت النسبة المئوية للسكان الذين يستطيعون الوصول الى مياه معقمة ثابتة، وبالتالي لم تتغير. لذا فإن التغيير في هذا المؤشر الفرعي حتى العام 2010 جاء فقط نتيجة التغيير في كمية الأمتار المكعبة من الماء للفرد المستخرجة من مصادر متجددة.

حصل تغيير طفيف قدره 0.4 نقطة بين العامين 2007 و2008 سببه تحسّن قدره 14.25% في استخدام مصادر المياه المتجددة. وفي العام 2009، انخفضت قيمة العمود الفرعي للمياه إلى 99.7

نقطة نتيجة انخفاض في كمية الأمتار المكعبة من الماء للفرد المستخرجة من مصادر متجددة بنسبة 27.04% . واستمر هذا الانخفاض حتى العام 2010، ولكن بهامش طفيف، حيث تسبب انخفاض قدره 3.78% في مؤشر المياه المتجددة فقط بانخفاض قدره 0.1 نقطة على مجموع علامات العمود الفرعي.

بدأ مؤشر الوصول الى المياه المعقمة، اعتبارا من العام 2011 بالتأرجح، وانخفض بواقع 4.6 نقطة، بينما بقي مؤشر المياه المستخرجة من مصادر متجددة على ما هو عليه، مما أدى إلى انخفاض العمود الفرعي للمياه إلى 98.7 نقطة. وحصل انخفاض إضافي من العام 2011 إلى العام 2012، حيث انخفض كلا المؤشرين، ليهبط هذا العمود الفرعي إلى 98.5 نقطة. وازدادت قيمة الانخفاض في العام 2013، حيث وصل هذا العمود الفرعي إلى 98.2 نقطة، مع الأخذ بالاعتبار التغيّر المرجّح المشترك وقدره 0.4%. وعلى الرغم من أن مؤشر استخدام المياه المستخرجة من مصادر متجددة ارتفع بواقع 0.2 نقطة، إلا أن التحسن البالغ 2.6 نقطة في مؤشر الوصول إلى المياه النظيفة رفع مجموع علامات العمود الفرعي عام 2014 بواقع 0.1 نقطة ليستقر على 98.3 نقطة. وهذا أقل بكثير من مجموع علامات سنة الأساس (100 نقطة)، وقد يكون هذا التراجع نتيجة النمو السكاني السريع وتدفق اللاجئين، مما يجعل الحصول على المياه أمراً أكثر صعوبة.

رسم توضيحي 12: العمود الفرعي للمياه

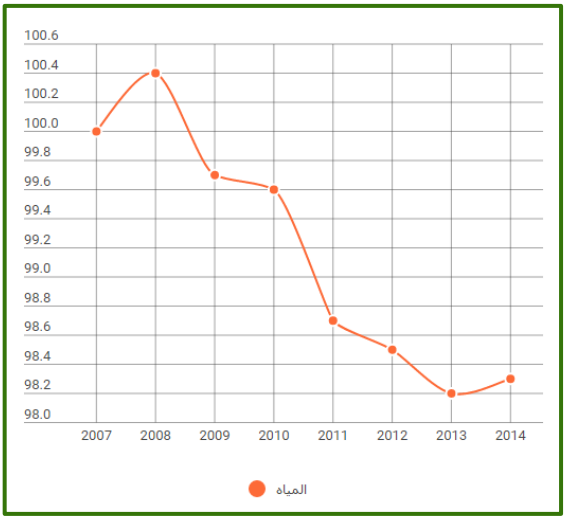

و. حوكمة القطاع العام

يسلط العمود الفرعي لحوكمة القطاع العام الضوء على صنع السياسات والشفافية في الحكومة وتحقيقها لهذه الغاية، وتم الاعتماد على مؤشري فعالية الحكومة ومدركات الفساد في هذا التقييم. ويستخرج السابق من مؤشر البنك الدولي حول الحوكمة العالمية حيث أن تصنيفه يعتمد على أداة قياس من 2.5، بينما يتم الحصول على اللاحق مباشرة من مؤشر الفساد التابع لمنظمة الشفافية الدولية ويعتمد تصنيفه على سلم قياس من 0–10 حيث تشير القيمة الصغرى إلى الدول الأكثر فساداً، بينما تشير القيمة العظمى إلى الدول الخالية من الفساد. وتقدم العمود الفرعي لحوكمة القطاع العام في العام 2008 بمقدار 7.0 نقاط مقارنة مع عام الأساس نتيجة تحسن درجة الأردن على مؤشر مدركات الفساد، إلا أن هذا المؤشر قد شهد تراجعاً مقداره 10 نقاط في العام 2009 نتيجة تأثره بانخفاض فعالية الحكومة بنسبة 39% وارتفاع مدركات الفساد.

وبحلول العام 2011، سجل العمود الفرعي لحوكمة القطاع العام تراجعاً آخر مقداره 10 نقاط مقارنة بما كان عليه في العام 2009، مما أدى لوصوله إلى 86.7 نقطة، وذلك بسبب تراجع فعالية الحكومة على الرغم من التحسن في مؤشر مدركات الفساد. وشهد العام التالي (2012) تغييرا إيجابيا في المؤشرين، أثمر عن ارتفاع مقداره 11.8 نقطة مما دفع العمود الفرعي للوصول إلى 98.4 نقاط. لكن سرعان ما شهد العمود الفرعي في العام 2013 تراجعاً طفيفاً عن العام السابق حيث فقد 4.6 نقاط ليستقر على 93.8 نقاط، وذلك نتيجة تأثره بارتفاع مدركات الفساد. وتوجت التغيرات والتحسينات الكبيرة التي طرأت على المؤشرين في العام 2014 بتسجيل ارتفاع مقداره 10.9 نقطة، مما انعكس إيجاباً على العمود الفرعي ليصل إلى104.7 نقاط.

رسم توضيحي 13: العمود الفرعي لحوكمة القطاع العام

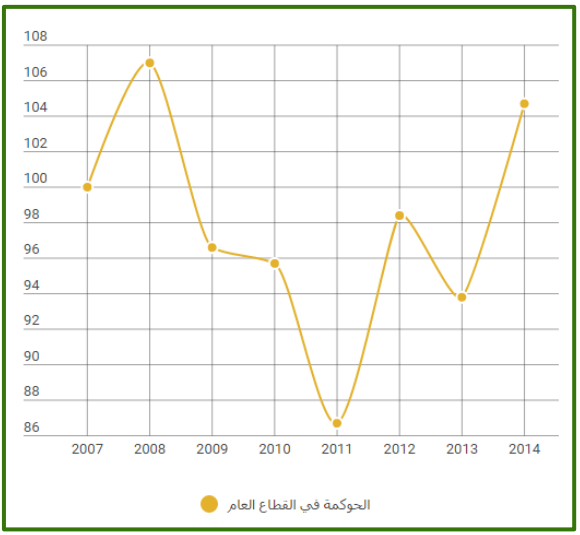

ز. حوكمة القطاع الخاص

ينظر العمود الفرعي لحوكمة القطاع الخاص إلى السلوك الأخلاقي للقطاع الخاص كونه لا يمكن تحميل الحكومة وحدها مسؤولية الازدهار من ناحية أخلاقية. ويشمل هذا العمود الفرعي ثلاثة مؤشرات، هي: فعالية مجالس إدارة الشركات والسلوكيات الأخلاقية للشركات وحماية مصالح المساهمين الاقلية. وتستدل هذه المؤشرات من خلال تقرير التنافسية الذي يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي ويعتمد تصنيفها على سلم قياس من 1–7 نقاط حيث القيمة الكبرى تشير إلى أداء أفضل. وتبدأ السلسلة الزمنية لحوكمة القطاع الخاص في العام 2010 نظراً لكونه العام الذي بدأ تقرير التنافسية العالمي خلاله إظهار النتائج لهذه المؤشرات.

سجل الأردن في العام 2011 تراجعاً طفيفاً في فعالية مجالس إدارة الشركات من 4.3 إلى 4.2 نقطة، ما انعكس سلباً على حوكمة القطاع الخاص وسبب تراجعاً مقداره 0.8 نقطة. وارتفع أداء هذا العمود الفرعي في العام التالي بمقدار 1.0 نقطة وذلك لتمكن الأردن من التحسن على مؤشر السلوكيات الأخلاقية للشركات والذي ارتفع ليصل إلى 4.4 نقاط مقابل 4.3 نقاط حققها في عام

الأساس (2010). وشهد هذا العمود الفرعي ارتفاعاً ملحوظاً في العام 2013 نتيجة الارتفاع الذي طرأ على مؤشري فعالية مجالس إدارة الشركات والسلوكيات الاخلاقية للشركات لتسجل 4.3 نقطة و4.6 نقطة، بالترتيب، مما دفع العمود الفرعي للوصول إلى 102.8 نقطة. واستمر ارتفاع العمود الفرعي في العام 2014 بفضل التحسنات في مؤشري فعالية مجالس إدارة الشركات والسلوكيات الأخلاقية للشركات والتي تكللت بوصول نتيجة العمود الفرعي إلى 104.5 نقطة. ويرجى العلم بأنه على الرغم من التحسن الذي شهده العمود الفرعي لحوكمة القطاع الخاص بين الأعوام 2012–2014، إلا ان مؤشر حماية مصالح المساهمين الأقلية كان يتراجع طوال فترة السلسلة الزمنية لكن لم يكن لهذا التراجع تأثير كبير على النتيجة النهائية للعمود الفرعي نظراً للوزن الأقل نسبياً الممنوح لهذا المؤشر.

رسم توضيحي 14: العمود الفرعي لحوكمة القطاع الخاص

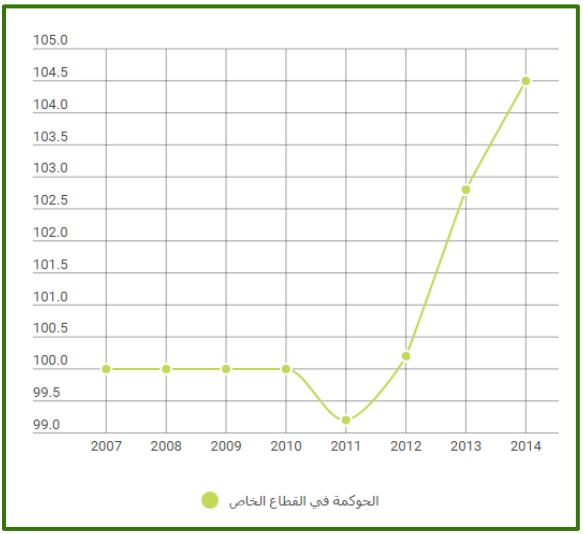

ج. الديمقراطية

يتعامل هذا العمود الفرعي مع مدى انتشار المناخ الديمقراطي في الأردن من حيث المشاركة والاستقلالية والحرية العامة. واستخدم مشران لتقييم هذا العمود الفرعي، هما: نتيجة الأردن على

مقياس 100 نقطة من حيث حرية الصحافة (مؤشر حرية الصحافة العالمي التابع لمؤسسة مراسلين بلا حدود)، والمؤشر الثاني هو نتيجة الأردن على مقياس 10 نقاط للديمقراطية الكلية (مؤشر الحرية التابع للإكونومست).

شهد العمود الفرعي للديموقراطية انخفاضاً شاملاً عبر السلسلة الزمنية. ففي العام 2008 انخفضت مؤشرات الديموقراطية بواقع 2.3 نقطة جراء انخفاض قدره 2.7 نقطة في أداء الأردن على مؤشر حرية الصحافة، على الرغم من أن مؤشر الديموقراطية الكلية قد استقر على 3.9 نقاط، مما خفض نتيجة العمود الفرعي للديموقراطية إلى 97.7 نقطة. وفي العام 2009، انخفض هذا العمود الفرعي بحوالي 1.2 نقطة واستمر هذا الانخفاض حتى العام 2012. وفي ذلك العام، تراجعت مؤشرات الديموقراطية إلى 91.4 نقطة، ما يعني أنها كانت أقل من سنة الأساس بـ8.6 نقطة، وذلك جراء انخفاض النتيجة التي أحرزها الأردن فيما يتعلق بحرية الصحافة إلى 56.8، مقارنةً بـ27.5 في العام 2007. أما مؤشر الديموقراطية الكلية، فقد انخفض بشكل طفيف ليصل إلى 3.8 نقطة من أصل 10 نقاط. وفي العام 2013، طرأ تحسن في أداء الأردن على العمود الفرعي للديموقراطية حيثُ وصلت نتيجة الأردن على مؤشر حرية الصحافة إلى 38.5 نقطة وبقي مؤشر الديموقراطية الكلية على ما هو عليه (3.8 نقطة)، مما أدى إلى وصول نتيجة العمود الفرعي إلى 94.8 نقطة. وفي العام 2014، عاود العمود الفرعي للديموقراطية بالانخفاض إلى 92.0 نقطة، بسبب تراجع أداء الأردن على المؤشرين.

رسم توضيحي 15: العمود الفرعي للديموقراطية

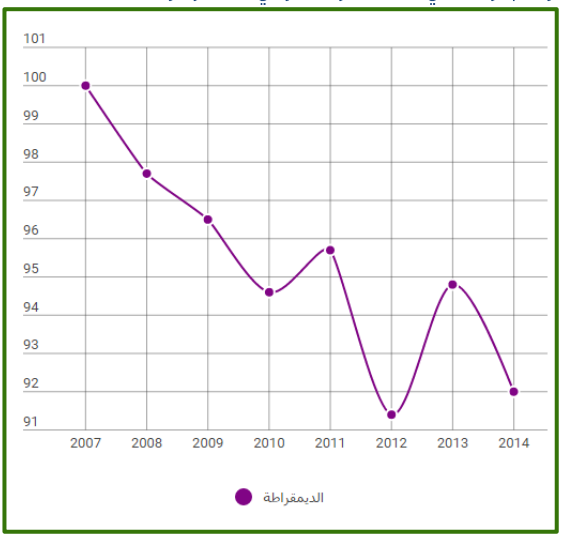

ط. الأمان

المؤشر الأخير في عمود البيئة المعيشية هو الأمان، وهو يتطرق إلى مدى انتشار الجريمة والجنايات في المجتمع الأردني، ما يقيم درجة الأمن والسلامة في البلاد. ويقاس هذا العمود الفرعي من خلال مؤشر واحد هو عدد الجرائم والجنايات المرتكبة كل سنة. ويبدأ قياس هذا العمود الفرعي من العام 2009 وذلك لعدم توفر البيانات للسنوات السابقة. وتم استخراج هذه المعلومات من قاعدة بيانات مديرية الأمن العام في الأردن.

في العام 2010، ارتفع إجمالي الجرائم والجنايات إلى 23,458، أي بارتفاع نسبتُهُ 10.8% مقارنةً بالعام 2009، ما أدى إلى انخفاض العمود الفرعي إلى 89.7 نقطة. كما ارتفعت الجرائم والجنايات بنسبة 17% في العام 2011 لتصل إلى 27,452 جريمة وجناية، ما أدى إلى تراجع أداء هذا العمود الفرعي إلى 74 نقطة، أي بانخفاض مقداره 26 نقطة مقارنة بسنة الأساس (2009). واستمر هذا الأداء السلبي حتى العام 2012، حيث ارتفع إجمالي الجرائم والجنايات بنسبة 2.8%، مما سحب نتيجة العمود الفرعي إلى 71.3 نقطة. إلا أن هذا العمود الفرعي شهد تحسناً بسيطاً، نتيجة انخفاض

الجرائم والجنايات بنسبة 3%، لترتفع نتيجة العمود الفرعي للأمان إلى 74.4 نقطة في العام 2013. واستمر التحسن الطفيف حتى العام 2014، بانخفاض نسبته 2% في إجمال الجرائم والجنايات، ليستقر العمود الفرعي على 76.4 نقطة. إلا أن هذه النتيجة تبقى أقل بـ 23.6 نقطة مقارنة بسنة الأساس.

رسم توضيحي 16: العمود الفرعي للأمان

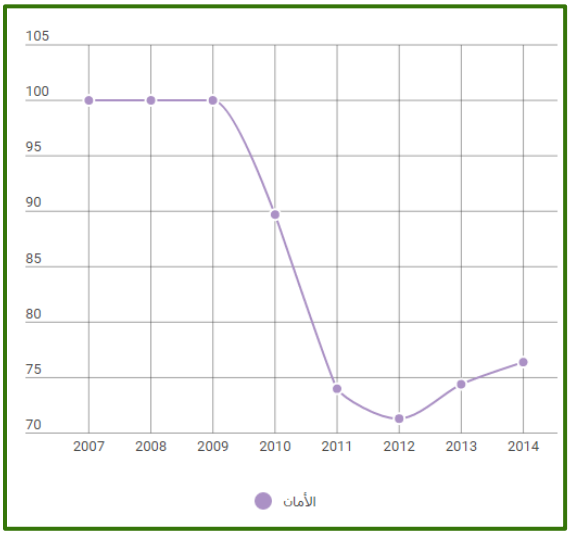

االمحور الثالث: تطور رأس المال البشري (٣٣,٣٪)

سوق العمل (٦,٧٪)

معدل البطالة – ١٢,٣٪
المشاركة في القوى العاملة – ٧٧,٧٪
فرص العمل التي تم إيجادها – ٩,٩٪

التعليم والإبداع (٦,٧٪)

معدل إنهاء الدراسة الجامعية – ١٢,٨٪
نوعية التعليم – ٦٣,٥٪
سبل الوصول على الإنترنت في المدارس – ٨,٤٪
نوعية مؤسسات البحوث العلمية – ٣,٠٪
حقوق الملكية الفكرية – ٨,٣٪
طلبات الحصول على براءات الاختراع – ٤,٠٪

الرعاية الصحية (٦,٧٪)

عدد أسرّة المستشفيات لكل ١٠٠٠ شخص – ٠,٧٪
توقعات الحياة عند الولادة – ٨٦,٠٪
انتشار أساليب منع الحمل ٢,٣٪
تغطية التحصين (التطعيم) بين الأطفال في سن سنة – ١١,٠٪

النوع الجندري (٦,٧٪)

الفجوة في الرواتب والأجور حسب النوع الجندري – ٥٨,٦٪
معدل توظيف الإناث – ٢٦,١٪
العنف ضد المرأة – ١٥,٣٪

الرفاه (٦,٧٪)

عدد الأردنيين النزلاء في الفنادق المصنفة – ٦٢,٤٪
عدد الأردنيين الذين غادروا البلاد لأغراض السياحة – ٣٧,٦٪

رسم توضيحي 17: العمود الرئيسي للبيئة المعيشية

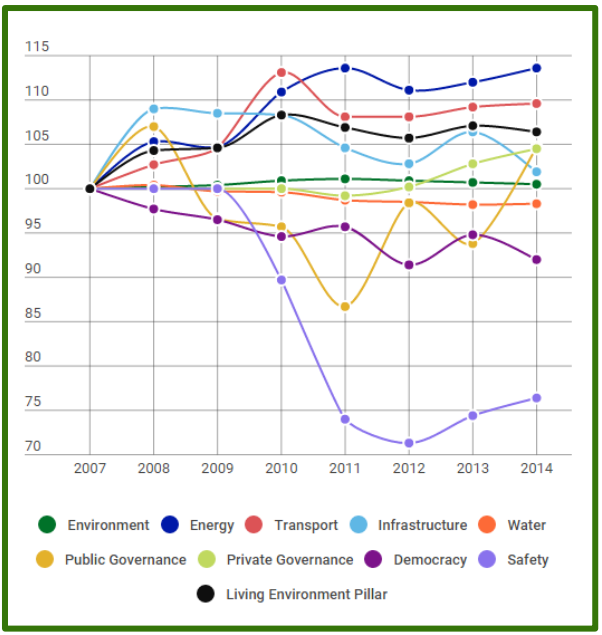

3. العمود الثالث: تطور رأس المال البشري

أ. سوق العمل

يضم العمود الفرعي لسوق العمل ثلاثة مؤشرات: البطالة ومشاركة القوى العاملة وإجمالي عدد الوظائف التي تم إيجادها. ويعطي ذلك مفهوما ثلاثي الأبعاد لبيئة العمل في الأردن. وكان معدل البطالة قد انخفض من 14.4% في العام 2007 إلى 13% في العام 2008، بينما انخفضت معدلات المشاركة في القوى العاملة وإجمالي إيجاد الوظائف قليلا، إلا أنّ العمود الفرعي لسوق العمل ارتفع إلى 100.9 نقطة. وفي العام 2009 تحسن العمود الفرعي لسوق العمل بواقع 3.8 نقطة، حيث أظهرت جميع المؤشرات تحسناً. فقد انخفض معدل البطالة إلى 12%، بينما ارتفعت المشاركة في القوى العاملة بواقع 1% لتصل 42.9%، وارتفع إجمالي الوظائف التي تم إيجادها بحوالي 10.5%.

إضافة إلى ذلك، ضربت تداعيات الأزمة المالية العالمية وبشكل ملحوظ سوق العمل في الأردن عام 2010، وانخفض العمود الفرعي بواقع 3.3 نقطة. فقد ارتفع معدل البطالة بنسبة 0.3% وانخفض معدل المشاركة في القوى العاملة بنسبة 0.6% بينما انخفض إجمالي فرص العمل التي تم إيجادها بنسبة 17.7%. واستمرت مؤشرات سوق العمل بالتراجع في السنة التالية (2011) حيث وصل معدل البطالة إلى 13.2% وانخفض معدل المشاركة في القوى العاملة إلى 41.9% وانخفض إجمال فرص العمل التي تم إيجادها بنسبة 16%. ونتيجة ذلك، انخفضت نتيجة العمود الفرعي إلى 98.1 نقطة، مقارنة بـ 101.4 نقطة عام 2010.

وفي العام 2012 تراجع معدل البطالة إلى مستواه في العام 2010 (حوالي 12%) بينما انخفض معدل المشاركة في القوى العاملة بـ 0.6% وانخفض إجمالي إيجاد الوظائف الجديدة بحوالي 9%. وأدت هذه التحديثات إلى انخفاض قدره 0.9 نقاط في العمود الفرعي، والذي استقر عند 97 نقطة في تلك السنة. وحافظ هذا العمود على النتيجة ذاتها في العام 2013. أما في في العام 2014، فقد ارتفع العمود الفرعي لسوق العمل بحوالي 2.0 نقطة، حيثُ انخفض معدل البطالة إلى 11%.

رسم توضيحي 18: العمود الفرعي لسوق العمل

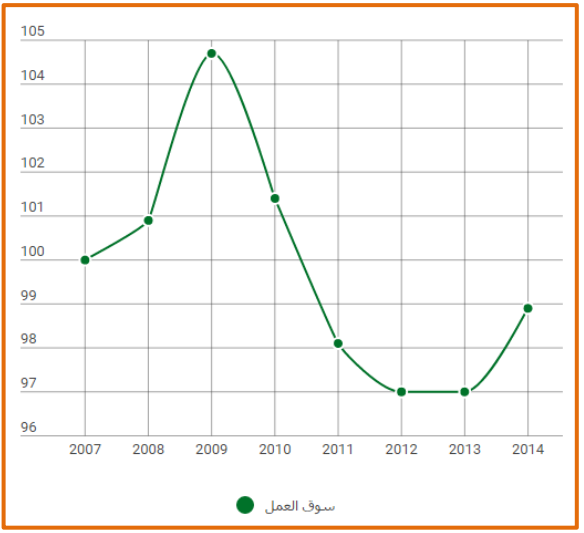

ب. التعليم والإبداع

يلقي عمود التعليم والإبداع الفرعي تحت تطور رأس المال البشري نظرة على ستة مؤشرات: الالتحاق بالتعليم العالي (كنسبة) ونوعية التعليم (على قياس من 0–1) وسهولة الوصول إلى الإنترنت في المدارس ونوعية مؤسسات البحوث العلمية وحقوق الملكية الفكرية وطلبات تسجيل براءات الاختراع. يتم جمع البيانات لهذه المؤشرات من البنك الدولي وتقرير التنافسية العالمي والأمم المتحدة. ويحمل مؤشر نوعية التعليم الوزن الأكبر مقارنة بالمؤشرات الأخرى تحت هذا العمود الفرعي بحيث أنهُ حافظ على مستوى مستقر نسبياً عبر السلسلة الزمنية.

انخفض مؤشر التعليم والإبداع في العام 2008 انخفاضاً طفيفاً قدره 0.3 نقاط، ليصل إلى 99.7 نقطة، حيث حافظت معظم المؤشرات على مستوياتها. وبالتحديد كان عدد طلبات براءات الاختراع قد انخفض بواقع 15% ليقف عند 50 طلباً. وفي السنة التالية قفز عمود التعليم الفرعي إلى 101.8 نقطة، وذلك نتيجة تحسن الالتحاق بالتعليم العالي ونوعية مؤسسات البحوث. إلا أن تلك السنة شهدت تدهوراً بسيطاً في نوعية التعليم وسبل الوصول إلى الإنترنت في المدارس وحقوق الملكية الفكرية.

وانخفض هذا المؤشر الفرعي في العام 2010 إلى 100.3 نقطة، حيث انخفضت جودة مؤسسات البحوث وطلبات تسجيل الاختراعات بواقع 37% و25%، بالترتيب. واستمر مؤشر التعليم الفرعي بالانخفاض بين السنوات 2011–2013 ليتراوح بين 99.0 – 99.9. ويعود هذا الركود بالدرجة الأولى إلى الانخفاض في نسبة الوصول إلى الإنترنت في المدارس ونوعية مؤسسات البحوث وحقوق الملكية الفكرية وطلبات تسجيل براءات الاختراع. في العام 2014 ارتفع مؤشر التعليم والإبداع الفرعي إلى 102.0 نقطة وهي أعلى نتيجة له خلال السلسلة الزمنية. وقد كان ذلك التغيير ممكناً بسبب وصول نوعية التعليم الكلية إلى 0.72 نقاط (من أصل 1.0 نقطة) وارتفاع التسجيل في التعليم العالي إلى 57% مقارنةً بـ 54% في العام 2013. وقد حدث ذلك رغم أن المؤشرات الثلاثة لنوعية مؤسسات البحوث وحقوق الملكية وطلبات تسجيل براءات الاختراع انخفضت قليلا.

رسم توضيحي 19: العمود الفرعي للتعليم والإبداع

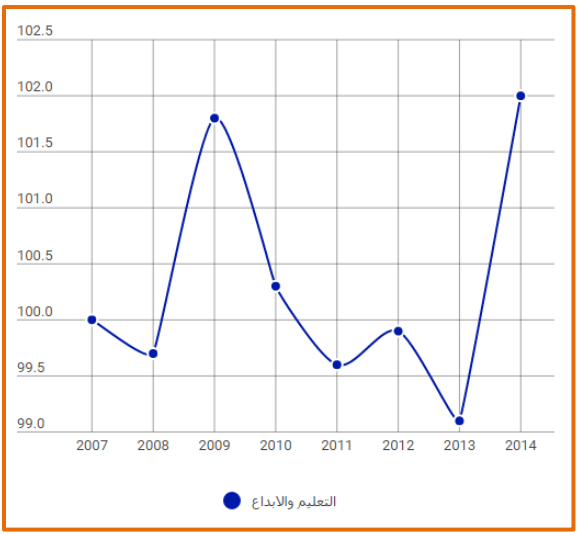

ج. الرعاية الصحية

يبحث مؤشر الرعاية الصحية الفرعي تحت تطور رأس المال البشري في أربعة مؤشرات هي: عدد أسرّة المستشفيات لكل 1000 شخص وتوقعات الحياة عند الولادة وانتشار استخدام مواد منع الحمل وتغطية التحصين (التطعيم) بين الأطفال في سن سنة الواحدة. وتحمل توقعات الحياة عند الولادة نسبة 86% من مجمل الوزن المرجّح للعمود الفرعي، حيث أنه المؤشر الأكثر استقراراً، بينما تحمل أسرّة المستشفيات وانتشار مواد منع الحمل وتغطية التحصين أوزاناً أقل من ذلك بكثير.

وقد حافظ العمود الفرعي على ترتيب 100 نقطة عام 2008 حيث أن جميع مؤشراته بقيت دون تغيير نسبياً، مقارنة بالسنة السابقة. وفي العام 2009 ارتفع الترتيب إلى 100.5 نقطة فقط نتيجة زيادة طفيفة جداً في توقعات الحياة عند الولادة وانتشار مواد منع الحمل وتغطية التحصين. وبشكل عام يشهد هذا العمود الفرعي زيادة تدريجية جداً بمستويات مستقرة نسبياً عبر السلسلة الزمنية، حيث أن مؤشراته تتغير بشكل بسيط جداً من سنة إلى أخرى. وفي العام 2012 ارتفع العمود الفرعي للرعاية الصحية إلى 101.3 نقطة، مما يعكس زيادة قدرها 1.3 نقاط عن سنة الأساس، واستمر ليرتفع إلى 102.٠ نقطة عام 2014 جراء الزيادة في معدلات توقعات الحياة عند

الولادة إلى حوالي 72 سنة (مقارنةً بـ70.5 سنة في العام 2007) ووصلت نسبة تغطية التحصين إلى 98.5%.

رسم توضيحي 20: العمود الفرعي للرغاية الصحية

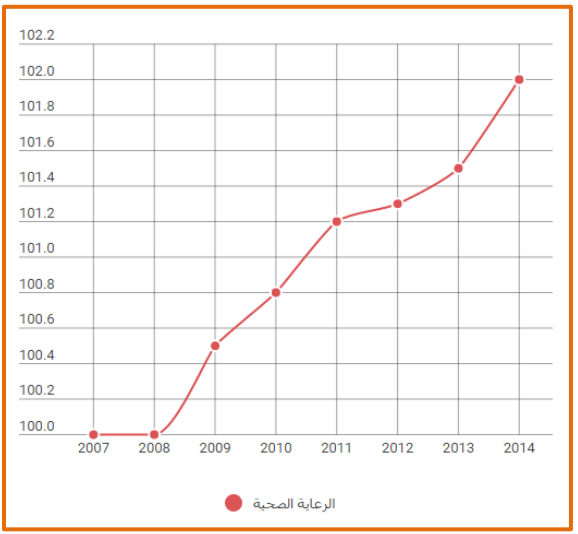

د. النوع الجندري

يسلط العمود الفرعي للنوع الجندري النظر على الفجوة في الأجور بين النساء والرجال في الأردن ومشاركة الإناث في القوى العاملة وحالات العنف ضد المرأة. واستخرجت البيانات لهذه المؤشرات من دائرة الإحصاءات العامة والبنك الدولي والمجلس الوطني لشؤون الأسرة.

في العام 2008 انخفض العمود الفرعي بحوالي 8.٠ نقاط ليستقر عند 91.9 نقطة، وذلك جراء زيادة قدرها 46.5% في العنف ضد المرأة وانخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة إلى 13.2%، مقابل 13.7% في العام 2007. وتراجع هذا العمود الفرعي في العام 2009 بواقع 4.4 نقاط (ليصل إلى 87.5 نقطة) لازدياد حالات العنف ضد المرأة بنسبة 49%.

في العامين 2010 و2011 سجل عمود النوع الجندري الفرعي حوالي 89 نقطة، حيثُ ارتفعت مشاركة الإناث في القوى العاملة إلى 16%، وهي أعلى نسبة عبر السلسلة الزمنية. وقد حصل ذلك رغم ارتفاع عدد حالات العنف ضد المرأة إلى حوالي 8600 حالة في العام 2011، مقارنةً بـ3,000 حالة في العام 2007. إلا أن العمود الفرعي للنوع الجندري قد انخفض بشدة في العام 2012 ليصل إلى 83.4 نقاط، وذلك بسبب تدهور الفجوة في الأجور بين النساء والرجال وتدني مشاركة المرأة في القوى العاملة.

وشهدت مؤشرات النوع الجندري بعض التحسن في العام 2013، مع تحسن فجوة الأجور بين النساء والرجال في سوق العمل، بينما بقيت مشاركة الإناث في القوى العاملة في الأردن واحدة من الأكثر انخفاضاً عالمياً، ولا تفوق إلا النسب في اليمن والجزائر والضفة الغربية. وفي العام 2014 سقط العمود الفرعي للنوع الاجتماعي إلى أقل مستوياته عبر السلسلة الزمنية (82.6) بعد زيادة في فجوة الرواتب بين النساء والرجال وانخفاض كبير في مشاركة المرأة في القوى العاملة، والتي استقرت عند 12.5% فقط في تلك السنة.

رسم توضيحي 21: العمود الفرعي للنوع الجندري

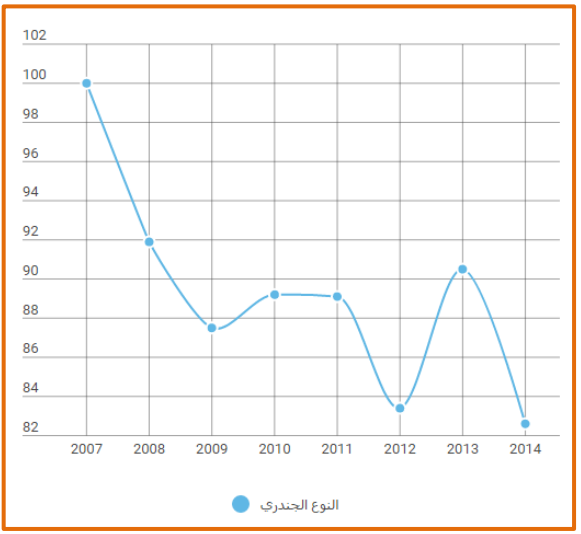

ه. الرفاه

إنّ العمود الفرعي الأخير تحت تطور رأس المال البشري هو الرفاه والذي يسعى إلى تقييم مدى تمتع الأردنيين بأوقات فراغهم أو الأوقات التي يمضونها خارج العمل من خلال النظر إلى السياحة. وينظر هذا العمود الفرعي إلى مؤشرين هما: عدد نزلاء الفنادق المصنفة في الأردن من الأردنيين وعدد الأردنيين الذين غادروا البلاد لأغراض السياحة. والهدف من استعمال هذين المؤشرين هو تقييم تطورات السياحة الداخلية والخارجية في الأردن. وقد تم استخراج هذه المعلومات من خلال قاعدة بيانات وزارة السياحة والآثار الأردنية.

في العام 2008، قفز العمود الفرعي للرفاه بحوالي 11 نقطة، مقارنةً بالعام 2007 (ليصل إلى 111.0 نقطة)، وذلك بعد زيادة نسبتُها 12.2% في إجمالي نزلاء الفنادق المصنفة من الأردنيين، إضافةً إلى زيادة نسبتها 11.7% في أعداد الأردنيين الذين غادروا المملكة لأغراض السياحة. إلا أن هذه الزيادة لم تستمر في العام 2009، حيثُ انخفض العمود الفرعي للرفاه بمقدار 11 نقطة ليعود إلى مستواه في سنة الأساس، ويرجعُ ذلك إلى انخفاض عدد نزلاء الفنادق من الأردنيين بنسبة 18.4% والذي انخفض بنسبة 4% إضافية في العام 2010، إلا أنّ ارتفاع أعداد الأردنيين الذين غادروا المملكة لأغراض السياحة ارتفع بنسبة 42%، والذي أدى بدوره إلى ارتفاع قيمة العمود الفرعي إلى 110.9 نقطة في العام 2010.

إلا أن النقيض تماماً حدث في العام 2011، حيثُ ارتفعت أعداد الأردنيين النزلاء في الفنادق المصنفة بنسبة 16% وانخفض عدد الأردنيين المغادرين المملكة لأغراض السياحة بنسبة 32%، مما أدى إلى هبوط العمود الفرعي للرفاه إلى 105.6 نقطة. وقد يُعزى ذلك إلى الاضطرابات الإقليمية التي بدأت في ذلك العام والتي جعلت من سفر الأردنيين إلى الوجهات السياحية المعتادة مثل سوريا ومصر ولبنان أمراً صعباً وأكثر خطورة، ولذا اضطر الأردنيون أن يلجؤوا إلى السياحة الداخلية. وبذلك استمر العمود الفرعي للرفاه بالهبوط عبر ما تبقى من السلسلة الزمنية.

وفي العام 2012 ارتفع عدد النزلاء الأردنيين في فنادق المملكة بنسبة 6.3%، بينما انخفضت نسبة الأردنيين الذين غادروا البلاد لأغراض السياحة بحوالي 10% أخرى، ليستقر العمود الفرعي للرفاه على المستوى ذاته في العام 2011؛ أي 105.5 نقطة. وفي العام 2013، ارتفع عدد النزلاء الأردنيين في فنادق المملكة بنسبة 19.25%، مما طغى على الانخفاض في عدد الأردنيين الذين غادروا لأغراض السياحة والذي كانت نسبتُهُ 4.3%، وبذلك ارتفعت قيمة العمود الفرعي إلى 114.8 نقطة. وبحلول العام 2014، شهد المؤشران المدرجان تحت العمود الفرعي للرفاه تراجُعاً طفيفاً، حيثُ انخفض عدد النزلاء الأردنيين في الفنادق بمقدار 3.75 نقطة، كما انخفض عدد الأردنيين الذين غادروا البلاد لأغراض السياحة بنسبة ضئيلة لم تتعدى الـ 0.2%، ليثبُت العمود الفرعي للرفاه عند 112.4 نقطة.

رسم توضيحي 22: العمود الفرعي للرفاه

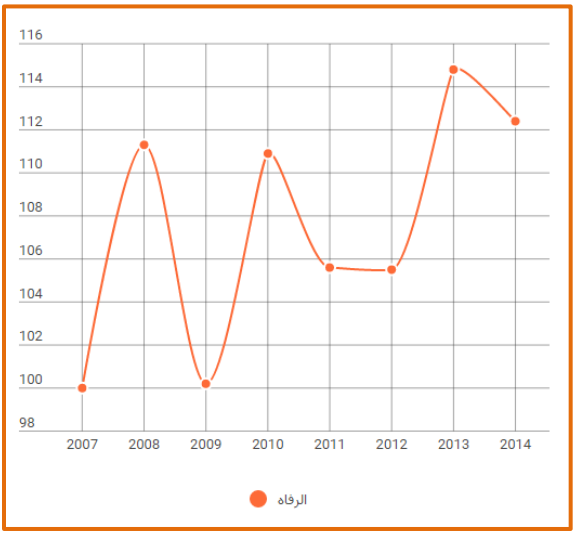

رسم توضيحي 23: العمود الرئيسي لتطور رأس المال البشري

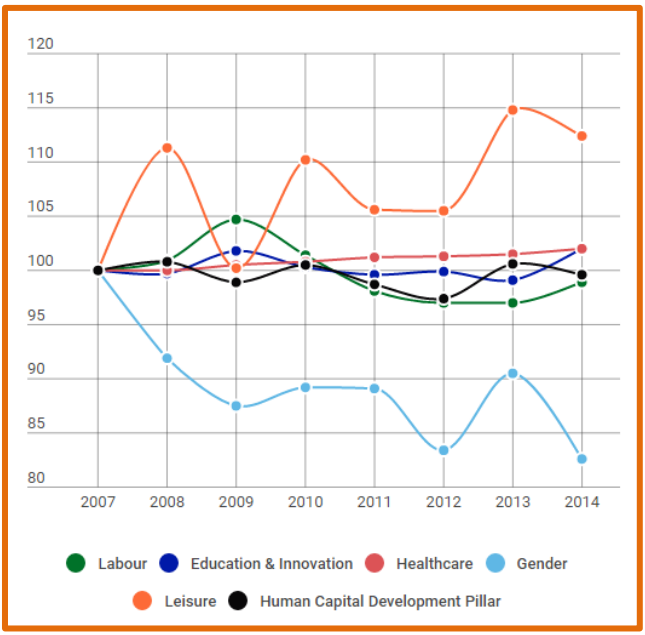

مؤشر الازدهار الإجمالي

يوفر مؤشر الازدهار الأردني صورة مُفصّلة عن وضع تطورات المستوى المعيشي في الأردن من زوايا مختلفة. وتقوم الأعمدة الرئيسية للمؤشر بتقييم 18 عمود فرعي يندرج تحتها 51 مؤشر محدد. وبناءً على البيانات التي تم جمعها عبر السلسلة الزمنية المختارة، تتلخص نتائج المؤشر في الرسم البياني أدناه:

رسم توضيحي 24: مؤشر الازدهار النهائي والأعمدة الرئيسية

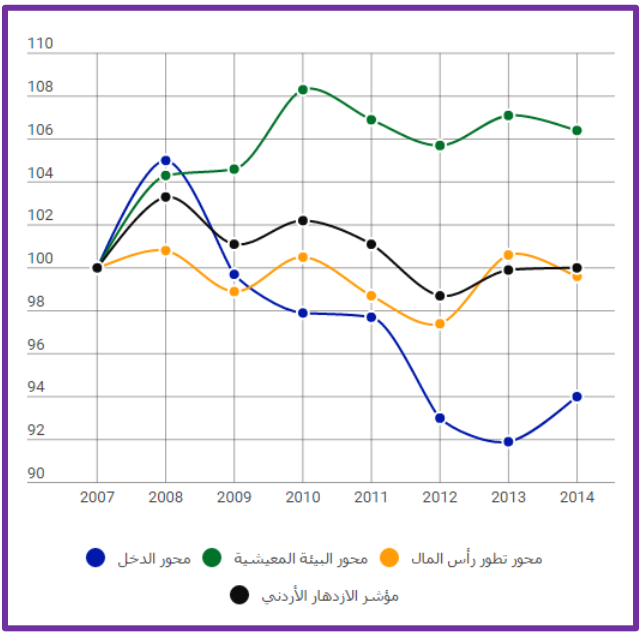

ومن الواضح أنّ عمود الدخل الرئيسي تعرّض لأسوأ الهزّات منذ العام 2011 وحتى العام 2014، في ضوء عدم الاستقرار المتصاعد في المنطقة والمزيد من الضغوط على الموازنة العامة للدولة والتراجع الملحوظ في مستويات الاستثمار في المملكة. ورغم أن مؤشرات الاقتصاد الكلي ضمن عمود الدخل الرئيسي تمكنت من الحفاظ على مستوى مرتفع ومستقر نسبياً خلال آخر أربع

سنوات من السلسلة الزمنية، شهدت الأعمدة الفرعية الخاصة بالاستثمار وتوزيع الدخل والتجارة تراجعاً واضحاً، مما أثّر على نتيجة العمود الإجمالية.

كان عمود البيئة المعيشية العمود الرئيسي الوحيد الذي استطاع إحراز تقدم ملحوظ طوال السنوات المختارة. ويُعزى ذلك إلى التحسن في مؤشرات الحوكمة لدى القطاعين العام والخاص، إضافةً إلى الزيادة الطفيفة في استهلاك الأردن من الطاقة المتجددة (رغم أن ذلك ضئيل جداً مقارنة بالمستويات العالمية). وعلى الرغم من التحسن في أداء عمود البيئة المعيشية، إلا أنّ انخفاض أداء مؤشرات المياه والديموقراطية تجعل منها قضايا ملّحة تعيق الازدهار في الأردن. علاوةً على ذلك، فإن العمود الفرعي للأمان والذي تم قياسه من خلال النظر إلى إجمالي الجرائم والجنايات المرتكبة في المملكة، يشكل تحدياً كبيراً للبيئة المعيشية في الأردن، حيث أنه انخفض بمقدار 23.6 نقطة في العام 2014 مقارنة بسنة الأساس.

أما بالنسبة لعمود تطور رأس المال البشري، فإن الأعمدة الفرعية الخاصة بسوق العمل والتعليم والرعاية الصحية لم تشهد تغيرات حادة عبر السلسلة الزمنية، وحافظت معظم مؤشراتها على مستويات مستقرة. إلا أن العمود الفرعي للنوع الجندري كان سبباً رئيسياً في تقلب نتائج هذا العمود. وأثر كل من فجوة الأجور بين الرجال والنساء وتدني مشاركة المرأة في سوق العمل على المساواة الجندرية في الأردن. والأهم أن ارتفاع عدد قضايا العنف الممارس ضد المرأة ارتفع بشكل كبير عبر السلسلة الزمنية، مما يجعل من القضايا الجندرية عقبة رئيسية تحد من الازدهار في الأردن.

بعد دمج نتائج الأعمدة الثلاثة، تنعكس نتائج مؤشر الازدهار النهائي في الشكل أدناه، والذي يسلط الضوء على التطورات التي حصلت ما بين الأعوام من 2007 إلى 2014. ومن خلال دلائل هذا المؤشر نستطيع فهم الازدهار بشكل أعمق وأوسع من الذي يوفره الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى نستطيع تحديد العوامل التي تؤدي إلى التراجع أو التحسن في الأحوال المعيشية في الأردن.

وباستخدام العام 2007 كسنة أساس، تراوح إجمالي الازدهار ما بين 103.3 نقطة في العام 2008 (أعلى قيمة لهُ) و98.7 في العام 2012 (أقل قيمة له). كما أنَّه وفي العام 2014، وصل إجمالي الازدهار إلى 100 نقطة، ليحافظ على المستوى الذي كان عليه في العام 2013. واستقر عمود البيئة المعيشية على 106.7 نقطة، مقارنةً بـ107.1 نقطة في العام 2013، أما عمود تطور رأس المال البشري فقد شهد انخفاضاً طفيفاً بمقدار 1.0 نقطة ليصل إلى 99.6 في العام 2014. كما ارتفع عمود الدخل بواقع 2.1 نقطة في العام 2014 ليستقر على 94.0 نقطة.

رسم توضيحي 25: مؤشر الازدهار الأردني

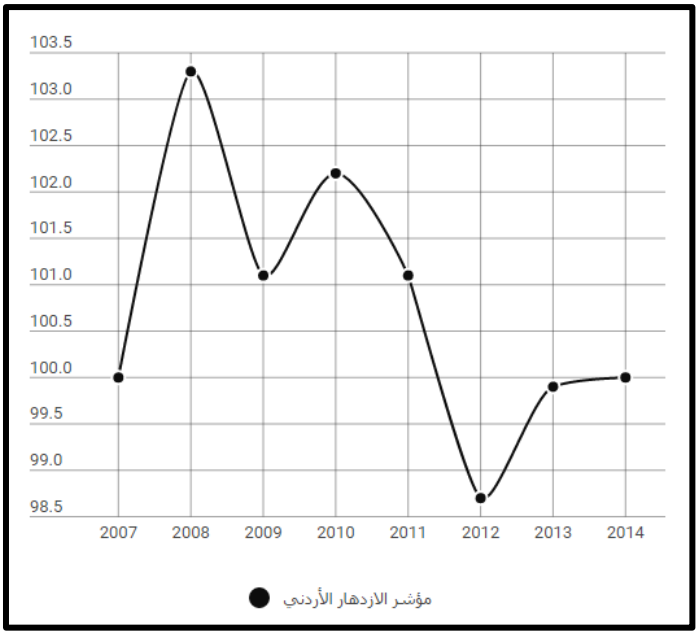

منتدى الاستراتيجيات الأردني
JORDAN STRATEGY FORUM

مؤشر الازدهار:

يقييم المستوى المعيشي للمواطن الأردني

٢٠١٤

مؤشر الازدهار

وصل **مؤشر الازدهار** في العام ٢٠١٤ إلى **١٠٠** نقطة، ليعود إلى المستوى ذاته في العام ٢٠٠٧ (سنة الأساس). واستقر عمود **البيئة المعيشية** على **١٠٦.٧** نقطة، مقارنةً بـ **١٠٧.١** نقطة في العام ٢٠١٣، أما عمود **تطور رأس المال** البشري فقد شهد انخفاضاً طفيفاً بمقدار ١ نقطة ليصل إلى **٩٩.٦** في العام ٢٠١٤.

كما ارتفع عمود **الدخل** بواقع **٢.١** نقطة في العام ٢٠١٤ ليستقر على **٩٤.٠** نقطة.

المراجع

أنتال، ام. وبيرغ، جي (2014). تقييم بدائل للناتج المحلي الإجمالي كمقاييس للرفاه/التقدم الاجتماعي (على الإنترنت)

بلاتيرا، إسبانيا، الهيئة الاوربية. متوفر على:

http://www.wifo.ac.at/jart/prj3/wifo/resources/person_dokument/person_dokument.jart?publikationsid=47188&mime_type=application/pdf

تمت مراجعته بتاريخ 9 آذار 2015.

بيت، آر.(2009). "ماهو الازدهار وكيف نقيسه؟" شبكة بحوث العلوم الاجتماعية، المجلة المصرفية والمالية.

براون، ار، اسافور، آدجاي، جي، داراكا، ام، وستراتون، اي (2005). "مامدى فائدة معدل الادخار كمؤشر على الاستدامة للاقاليم داخل الدول 2 مقارنة بين استارليا ونيوزيلندا؟" مجلة المراجعة الاقتصادية الاسترالية، 38(4). ص 370–388.

البنك المركزي الاردني، غير منشور، 2015، الموقع الإلكتروني، 20 شباط 2015.

كوستانزا، ار. هارت، إم، بوزنر، إس، وتالبرت، جي (2009). "ماوراء الناتج المحلي الإجمالي، الحاجة لمقياس جديد للتقدم"، اوراق باردي (على الإنترنت). ماساتشوسيتس، الولايات المتحدة الامريكية، جامعة بوسطن، متوفرعلى:

http://www.bu.edu/pardee/files/documents/PP-004-GDP.pdf

تمت مراجعته بتاريخ 14 آذار 2015.

ديفيس، ال (2009). "ساركوزي يهاجم التركيز على النمو الاقتصادي"، الغارديان (على الانترنت). متوفرعلى:

http://www.theguardian.com/business/2009/sep/14/sarkozy-attacks-gdp-focus

تمت مراجعته بتاريخ 16 آذار 2015.

مؤشر التنمية البشرية Hdr.undp.org – تقارير التنمية البشرية، غير منشور 2015. الموقع الإلكتروني. 5 اذار 2015.

الامبريتيف، مؤشر التقدم الاجتماعي – بيانات – مؤشر التقدم الإجتماعي – ذي سوشال بروجرس امبريتف.Socialprogressimperative.org. غير منشور. 2015، الموقع الإلكتروني، 10 ايار 2015.

جاكسون، تي (2009). "إزدهار دون نموز"، لندن:ايرثسكان.

جاكسون، تي وماكبرايد، إن. (2005). "قياس التقدم:مراجعة الإجراءات المعدلة للرفاه الاقتصادي في اوروبا". (على الانترنت) ساري، المملكة المتحدة، وكالة البيئة الاوروبية، متوفر على:

https://www.surrey.ac.uk/ces/files/pdf/1105-WP-Measuring-Progress-final.pdf

تمت مراجعته بتاريخ 8 آذار 2015.

مؤشر الأداء اللوجستي. غير منشور. 2015. الموقع الإلكتروني. 23 حزيران 2015. Lpi.worldbank.org

وزارة الطاقة والموارد المعدنية. غير منشور. 29 آذار 2015. memr.gov.jo

Mof.gov.jo. غير منشور. 2015. الموقع الإلكتروني. 22 آذار 2015.

مؤشر الازدهار 2014. مؤشر ليغاتم للازدهار 2014. غير منشور. 2015. الموقع الإلكتروني. 22 آذار 2015.

شبلمان، بي، غوسنز، واي، وماكيبا.اي. (2010). نحو تنمية مستدامة: بدائل للناتج المحلي الاجمالي لقياس التقدم. دوبيرسيرغ: معهد وبرتال متوفر على:

http://file:///C:/Users/pc/Downloads/WS42%20(3).pdf

تمت مراجعته بتاريخ 16 آذار 2015.

مؤشر نوعية الحياة ، وحدة المعلومات في الايكونوميست. 2005 العالم في 205 وحدة المعلومات في الايكونوميست.

الشفافية "بحوث– cpi نظرة عامةtransparancy.org غير منشور 2015 ويت 24 ايار 2015.

فانولي، اي (بدون تاريخ) حول تقرير نشرته الهيئة حول قياس الاداء الاقتصادي والاجتماعي.

web.dos.gov.jo غير منشور، 215 ويب 29 اذار 2015.

مجموعة البنك الدولي"مجموعة البنك الدولي،" غير منشور. 2015. الموقع الإلكتروني. 26 شباط 2015